وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميـلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2017

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــوان :

دور السياحة في التنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة

دراسة حالة منطقة التوسع السياحي سد بني هارون – أنموذجا –

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك "

- إعداد الطالب (ة):
- سمية لهشيـــلي.

- إشراف الأستاذ(ة):
- رشيد هولـــي.

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
عبد المالك بوركوة	المركز الجامعي عبد الحافيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
حسني بعلي	المركز الجامعي عبد الحافيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
رشيد هولي	المركز الجامعي عبد الحافيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

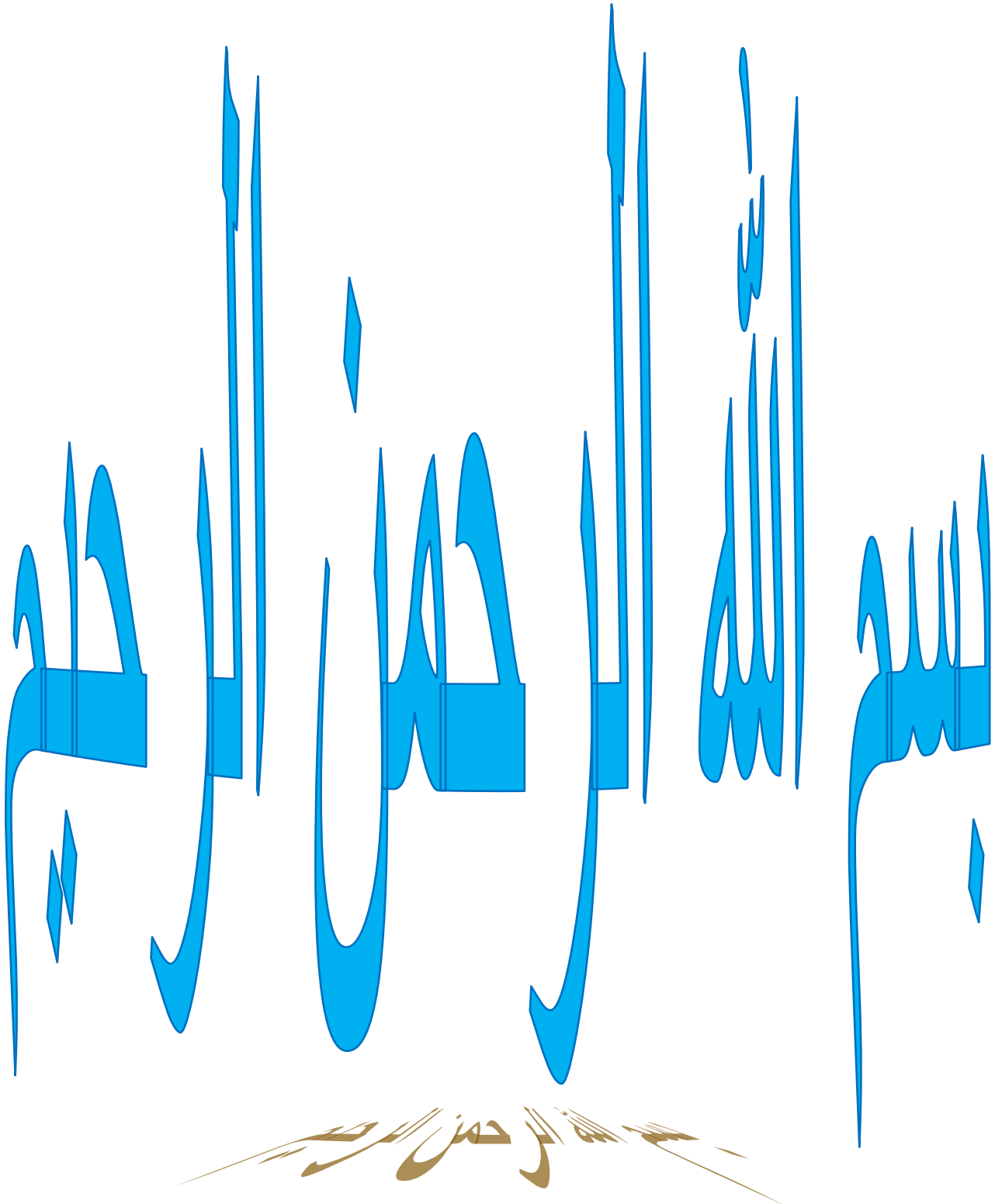
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَااسْتَطَعتُ وَمَا تَوفِيقِيَ إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيهِ أُنِيْبُ"

سورة هود الآية 88

"ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَالبَحْرِ بِمَا كَسَبَتَ اَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ"

سورة الروم الآية41

شكر وعرفان:

الحمد لله عز وجل أولا أشكره على عظيم نعمته والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والإمتنان إلى الأستاذ **هولي رشيد** الذي شرفني بقبوله المتابعة والإشراف على هذه المذكرة وصبره طوال مدة إنجاز العمل رغم مشاغله الكثيرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من الأستاذة **صديقي سعاد** والأستاذة **بوسعيود سارة** اللتان ساعدتان في إنجاز هذه المذكرة ولم يبخلا بالتوجيهات والنصائح و المراجع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مديرية السياحة لولاية ميلة، مديرية الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات لسد بني هارون، مديرية الأشغال العمومية لولاية ميلة، مديرية البيئة لولاية ميلة.

إلى كل أساتذة معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الإهداء:

إلى خليفة الله في أرضه

حامل أمانته...

المخلوق لعبادته...

إلى الإنسان

عساه أن يدرك ذاته وسر خلقه...

ويفهم دوره ومكنون رسالته...

فيعود إلى منهاج ربه وشريعته...

ليعمر أرضه... ويحقق خلافته.

إلى مثلايا الأعلى في الحياة **أمي**، **أبي** حفظهما الله.

إلى **أخواتي** و**إخوتي**... أحق الناس بحسن صحابتي.

إلى أعز ماأملك في هذه الحياة أعظم وأغلى رجل على وجه الأرض **خطيبي عماد**.

إلى صديقاتي وَفَاءً...

سمية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
مقدمة.....	أ–د
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية المستدامة.....	14
تمهيد.....	14
المبحث الأول: التنمية والتنمية المحلية.....	15
المطلب الأول: ماهية التنمية.....	15
أولا: مفهوم التنمية.....	15
ثانيا: مراحل تطور مفهوم التنمية.....	16
ثالثا: أهداف التنمية.....	18
رابعا: أبعاد التنمية.....	18
المطلب الثاني: التنمية المحلية.....	19
أولا: مفهوم التنمية المحلية.....	20
ثانيا: مكونات التنمية المحلية.....	21
ثالثا: وظائف التنمية المحلية.....	21
رابعا: خصائص التنمية المحلية.....	22
المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية.....	22
أولا: التنمية الإقتصادية.....	22
ثانيا: التنميةالإجتماعية.....	23
ثالثا: التنمية السياسية.....	23
المطلب الرابع: مبادىء وركائز التنمية المحلية.....	24
أولا: مبادىء التنمية المحلية.....	24
ثانيا: ركائز التنمية المحلية.....	25

المبحث الثاني: التنمية المحلية المستدامة.....	27
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة وأهدافها.....	27
أولا: مفهوم الإستدامة.....	27
ثانيا: مفهوم التنمية المحلية المستدامة.....	28
ثالثا: أهداف التنمية المحلية المستدامة.....	29
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة.....	29
أولا: أبعاد التنمية المحلية المستدامة.....	30
ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة.....	31
المطلب الثالث: مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.....	32
أولا: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.....	32
ثانيا: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.....	34
خلاصة الفصل.....	36
الفصل الثاني: السياحة وآثارها على الجانب الإقتصادي، الإجتماعي، والبيئي.....	38
تمهيد.....	38
المبحث الأول: مفاهيم عن السياحة والسائح.....	39
المطلب الأول: مفهوم السياحة والسائح.....	39
أولا: مفهوم السياحة.....	39
ثانيا: مفهوم السائح.....	40
المطلب الثاني:أنواع السياحة.....	41
المطلب الثالث: خصائص السياحة.....	44
المطلب الرابع: دوافع السياحة والسفر.....	45
المبحث الثاني: آثار السياحة على الجانب الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي.....	48
المطلب الأول: أثر السياحة على الجانب الإقتصادي.....	48
المطلب الثاني: أثار السياحة على الجانب الإجتماعي والثقافي.....	53

أولا: الآثار الايجابية.....	53
ثانيا:الآثار السلبية.....	54
المطلب الثالث: أثار السياحة على الجانب البيئي.....	54
أولا: الآثار الإيجابية.....	55
ثانيا: الآثار السلبية.....	56
المطلب الرابع:أساليب تعظيم الآثار الإيجابية والحد من الآثار السلبية للنشاط السياحي	57
خلاصة الفصل.....	58
الفصل الثالث: دراسة حالة منطقة التوسع السياحي سد بني هارون ودورها في التنمية المحلية المستدامة.....	60
تمهيد.....	60
المبحث الأول: المقومات السياحية في ولاية ميلة.....	61
المطلب الأول: المقومات الطبيعية والإنشائية.....	61
أولا:المقومات الطبيعية.....	61
ثانيا: المقومات الإنشائية.....	64
المطلب الثاني: المقومات التاريخية والأثرية.....	69
أولا: المقومات التاريخية.....	69
ثانيا: المقومات الأثرية.....	70
المطلب الثالث: المقومات الدينية والثقافية.....	71
أولا: المقومات الدينية.....	71
ثانيا: المقومات الثقافية.....	72
المطلب الرابع: الوضعية الحالية لقطاع السياحية في ولاية ميلة.....	73
المبحث الثاني: دور السياحة في التنمية المحلية المستدامة في منطقة بني هارون.	75
المطلب الأول: الدراسة الطبيعية لمنطقة بني هارون.....	75
المطلب الثاني: المميزات السياحية لمنطقة بني هارون.....	76
أولا: الأهمية الإقتصادية لسد بني هارون.....	76

ثانيا: الأهمية الإجتماعية لسد بني هارون.....	78
ثالثا: الأهمية الثقافية والبيئية لسد بني هارون.....	78
رابعا: الرياضات المائية.....	79
خامسا: الإستثمار السياحي.....	79
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لقطاع السياحة في ولاية ميلة.....	80
المطلب الرابع: تهيئة منطقة بني هارون.....	87
خلاصة الفصل.....	91
خاتمة.....	93
قائمة المراجع.....	97
الملاحق.....	103
الملخص.....	121

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الميزان السياحي	50
02	الحمامات المتواجدة بولاية ميلة	63
03	الفنادق المستغلة بولاية ميلة	66
04	الوكالات السياحية بولاية ميلة	68
05	السياح الوافدين إلى ولاية ميلة للفترة الممتدة من(2015/2006)	74
06	إنتاج سد بني هارون من الأسماك	77
07	المشاريع المسجلة ضمن المخطط الخماسي 2009/2005	80
08	المشاريع المسجلة ضمن المخطط الخماسي 1014/2010	81
09	المشاريع المغلقة	82
10	عدد المشاريع المنتهية	82
11	عدد المشاريع المتوقفة	83
12	عدد المشاريع التي لم تنطلق	84
13	عدد المشاريع في طور الانجاز	85

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	عددالسياح الوطنيين والأجانب بولاية ميلة	74
02	إنتاج سد بني هارون من الأسماك	77

مـــقدمـــــة

مـــــقدمـــــــة:

إن التطور الكبير الذي مس جميع الميادين، ومانتج عنه من حركة ضخمة في المبادلات الدولية، ليس في المجال الإقتصادي والتكنولوجي فحسب، بل في تبادل الأفكار والثقافات، هو أهم دافع لمسايرة ركب التقدم والإزدهار، لأن فرض الوجود على الساحة العالمية أصبح أهم تحدي يواجه كل دولة، ويمكن القول أن أهم ما تمخض عن هذا الشكل الجديد من المبادلات الإنتشار الواسع للوعي بأهمية المحافظة على المحيط وضمان حق الأجيال القادمة في مختلف الموارد الطبيعية تحت مسمى حماية البيئة والتنمية المستدامة، وقد أخد هذا الإهتمام النصيب الأكبر ضمن أعمال التهيئة في جميع القطاعات والنشاطات التنموية، وهنا تبرز الأهمية الخاصة للتنمية المحلية لأي منطقة، بمعنى الإنطلاق من تثمين الموارد المحلية في تسطير برنامج تنموي يؤخد كقاعدة له، يتماشى فيها مع مبادىء حماية البيئة ويوفر شروط الإستدامة.

ومن بين النشاطات التي تعتمد إعتمادا أساسيا على المقومات الطبيعية الموجودة في البيئة هي السياحة، التي أصبحت تعتبر أكبر صناعة في العالم لما حققته من نتائج معتبرة، كونها توفر مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، تؤمن موارد مالية إضافية للدولة وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي وترتبط بالتنمية إرتباطا كبيرا.

وولاية ميلة من بين ولايات الجزائر التي لها مخزون سياحي، فهي تتميز بمقومات وطاقات جد هامة، تجعل منها مجالا خصبا لترجمتها إلى إستثمارات حقيقية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، وتفعيل القطاع السياحي بالولاية خاصة منها المقومات الطبيعية والتاريخية، زيادة على ذلك إحتوائها على أكبر سد في الجزائر سد بني هارون، نظرا لإحاطته بالعديد من المواقع السياحية الرائعة والمؤثرة على معنويات الزائر بصفة عفوية.

أولا: إشكالية الدراسة

ومما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

- **ما هو الدور الذي تلعبه السياحة في التنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مقومات الجذب السياحي لولاية ميلة؟
- ما هو واقع السياحة في ولاية ميلة؟
- ما هي معوقات السياحة في ولاية ميلة؟
- ما هي آفاق السياحة لولاية ميلة؟
- كيف ستساهم منطقة التوسع السياحي سد بني هارون في تنمية السياحة المستدامة بالولاية؟

ثانيا: فرضيات البحث

من خلال التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تمتلك ولاية ميلة مقومات الجذب السياحي الطبيعية، الثقافية، الأثرية.
- القطاع السياحي في ولاية ميلة ليس في مستوى الإمكانيات والتطلعات.
- من المعوقات السياحية في ولاية ميلة ضعف هياكل الإستقبال السياحي.
- تتمثل الآفاق السياحة في ولاية ميلة في إنجاز العديد من الإستثمارات السياحية المنتشرة على كامل تراب الولاية.
- تساهم منطقة التوسع السياحي سد بني هارون بشكل فعال في التنمية المحلية المستدامة.

ثالثا: أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي له دور فعال في تحقيق التنمية المحلية في مناطق التوسع السياحي وبشكل مستدام نظرا للمقومات الطبيعية التي تتمتع بها تلك المناطق.

رابعا: أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في ما يلي:

- إظهار الدور الكبير الذي تلعبه السياحة في الإقتصاد.
- معرفة الأسباب الحقيقية لضعف الأداء السياحي بالولاية.
- التحسيس بأهمية الموارد الطبيعية التي تزخر بها الولاية وإستغلالها لجلب السواح المحليين ولما لا الأجانب.
- إعطاء المكانة اللازمة للتنمية السياحية ضمن التنمية الإقتصادية.

خامسا: أسباب ودوافع إختيار الموضوع

هناك عدة أسباب جعلتنا نتاول هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- تجاهل المجال السياحي وعدم إعطائه الإهتمام في ولاية ميلة رغم مقوماتها.
- الإهتمام المتزايد للدول بالمجال السياحي لما له من دور فعال في التنمية الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية....الخ.

سادسا: الدراسات السابقة

1- أطروحة دكتوراه لمحمود فوزي شعوبي بعنوان:" **السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية (1974-2002)**" بجامعة الجزائر سنة 2006م/2007م، وقد طرحت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي كيف يمكن تقييم أداء قطاع السياحة والفندقة في الجزائر؟ وكيف يمكن تشخيصه بمجموعة من أدوات القياس الإقتصادي والإحصائي؟ وماهي آفاق هذا القطاع؟

تكمن أهمية البحث في توفير دراسة تشخص قطاع السياحة والفندقة في الجزائر، تميز بإستخدام مجموعة من أدوات القياس الإقتصادي والإحصاء متعدد الأبعاد، ولمعالجته لمتغيرات ذات الصلة بالقطاع.

وتوصل الباحث إلى أنه يمكن معرفة أداء قطاع السياحة والفندقة في الجزائر من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات الدالة عليه بإستخدام بعض أدوات القياس الإقتصادي والإحصاء متعدد الأبعاد، وتبين كذلك ضرورة وجود تكامل بين كل من أدوات القياس الإقتصادي والتحليل العاملي والتحليل المالي.

2- أطروحة دكتوراه لعامر عيساني بعنوان:"**الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر**" بجامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2009م/2010م، وقد طرحت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي ماهي الأهمية الإقتصادية للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر؟ وكيف يمكن الإستفادة من التجربة المصرية والتونسية؟

تكمن أهمية البحث في إبراز الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنويع قاعدة الإقتصاد الوطني، وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابيا على الموازين الخارجية والداخلية، وسيساهم في توفير الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوة العاملة الوطنية، من جهة ومن جهة أخرى الأهمية التي بدأت توليها الجزائر للقطاع السياحي، من خلال إستراتيجية تطوير القطاع وسن جملة من القوانين التنظيمية لبناء سياحة مستدامة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025م.

وتوصل الباحث إلى أن السياحة تشكل موردا بديلا للمحروقات بصفتها مصدرا ناضبا، وتفرض الوعي الوطني برهان التنمية السياحية كموجة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، وأسوة بما حققته دول الجوار، فإن تحليل التجارب التي خاضتها كل من تونس ومصر في مجال التنمية السياحية تبرز عددا كبيرا من الدروس التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها بغية تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية، ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، وكذا ترقيتها لتصبح من الوجهات المميزة في المنطقة الأورو-متوسطية.

3- رسالة ماجستير لحميدة بوعموشة بعنوان:" **دور قطاع السياحة في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**" بجامعة فرحات عباس سطيف سنة 2011م/2012م، وقد طرحت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي ماهو دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة؟

تكمن أهمية البحث في كون قطاع السياحي يعتبر مورد هام للخزينة، وله دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال المساهمة في تحقيق فائض في العملة، وخلقه لفرص التشغيل، إظهار القدرات السياحية التي تتمتع بها الجزائر، وتبيان ما مدى إهتمام الجزائر بهذا القطاع.

وتوصلت الباحث إلى أنه من أجل تجنب الآثار السلبية للتنمية السياحية على البيئة الطبيعية، علينا الإبتعاد عن الضغط المفرط على البيئة ومصادرها، والتمسك بإعلان مانيلا 1980م، الذي أكد أن الإحتياجات السياحية لا ينبغي أن تبلى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الإقتصادية والإجتماعية أو البيئية، وهذا لايتم سوى عن طريق التنمية المحلية المستدامة، التي تعد السبيل الوحيد لصيانة البيئة الطبيعية، التي تكفل للأجيال الحالية والمستقبلية حقها في الإستمتاع بالبيئة الطبيعية التي وهبها الله للإنسان.

سابعا: منهجية البحث

قصد الإحاطة بالموضوع ونظرا لطبيعته تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهما منهجان مناسبان لطبيعة هذا الموضوع، حيث عملنا على توضيح المفاهيم المتعلقة بالسياحة، التنمية المحلية، التنمية المحلية المستدامة.

كما كانت لنا دراسة ميدانية بمديرية السياحة لولاية ميلة، مديرية الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات لسد بني هارون، مديرية الأشغال العمومية لولاية ميلة، مديرية البيئة لولاية ميلة.

ثامنا: هيكل البحث

للإلمام بكل جوانب هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول بعنوان: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية المستدامة.

الفصل الثاني بعنوان: السياحة وأثارها.

الفصل الثالث بعنوان: دراسة حالة منطقة التوسع السياحي سد بني هارون ودورها في التنمية المحلية المستدامة.

الفصل الأول

مفاهـيم أساسية حول

التنمية المحلية المستدامـة

تمهيد:

تبنت العديد من دول العالم في الفترة الأخيرة إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة كإستراتيجية بديلة للتنمية المستدامة، ولقد أثبتت التجارب المختلفة أن البعد البيئي في رسم إستراتيجية التنمية المحلية يعتبر محوريا وأساسيا، على إعتبار أن إدراج البعد البيئي يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المتعاقبة.

إن رسم إستراتيجية التنمية المحلية، في إطار السعي نحو تحقيق تنمية محلية مستدامة، أصبح سمة عن مخططي ومنفذي هذه الاستراتيجيات، وذلك أن الأخذ بالإعتبارات البيئية في الحسابات الإقتصادية مازال يطرح العديد من القضايا التي تعيق عملية التنمية المحلية، كما أنه يتضمن في الوقت نفسه العديد من المكاسب المتزايدة التي تساعد في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وبإدراج مصطلح الإستدامة في التنمية المحلية، فإن مفهوم التنمية المحلية المستدامة يستدعي أن تقتصر قابلية الإستمرار في التحسن على الجيل الحالي من المواطنين في فترة معينة من الزمن، بل لابد من إدراج الأفق الزمني البعيد في الحسبان وحالة الحياة للأجيال المتعاقبة، وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها، وما ينجم عن ذلك من تنمية قدراتها المتنوعة للإنتفاع الأمثل بها.

ولم يكن الربط بين مفهوم التنمية المحلية والبيئية وليد الصدفة، بل نتج عن عدة جهود حاولت الربط بين مفهوم التنمية والمحافظة على البيئة، وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال مؤتمر روما الذي عقد في 1970م والذي أنهى أشغاله بإصدار تقرير بعنوان "**حدود النمو**".

فمن خلال هذا الفصل سنحاول توضيح ماهية التنمية المحلية المستدامة وكل ما يتعلق بها، ومن أجل الإلمام أكثر بمختلف جوانب الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التنمية والتنمية المحلية.

المبحث الثاني: التنمية المحلية المستدامة.

المبحـــــــث الأول:

التنميـــــــــة والتنميـــــــــة المحليـــــــة

شغل مفهوم التنمية المحلية أذهان الكثير من الباحثين المهتمين بالنواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية، لكن إذا كان هؤلاء قد إختلفوا في إعطاء تعريف موحد لهذا الموضوع، فإن إهتماماتهم بعملية التنمية لم يخرج عن إطار التفكير في قضيتهم: السكان، والمجتمع، والإقتصاد، والبيئة.

المطلب الأول: ماهية التنمية

يتمثل مفهوم التنمية، مراحل تطور مفهوم التنمية، أهداف التنمية، أبعاد التنمية فيما يلي:

أولا: مفهوم التنمية

1- المفهوم اللغوي: " النماء: الزيادة. **نما ينمو نميأ ونماءً: زاد وكثر**"[1]

2- المفهوم الاصطلاحي:

- عرفها ويدنر **WIDNER** بأنها: " تشكل حالة ذهنية أو رغبة أو اتجاه أكثر منها هدفا محددا".[2]
- التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال.[3]
- عرفها **A.K.SEN** بأنها: " تعمل على توسيع الحقوق **Entitlements** والقدرات **Capabilities**، فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس، والثاني يمنح الفرد الحرية".[4]
- كما عرفت كذلك بأنها: " تكافيء فرص التعليم ونوعيته".[5]
- عرفها **محمد منير حجاب** بأنها: " محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات، لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها، لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع".[6]

---

[1] -ابن منظور، لسان العرب، نخبة من العاملين في دار المعارف، القاهرة، بدون سنة النشر، المجلد السادس، ص4551.

[2] - جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دارالأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014م، ص ص:14-15.

[3] – صائب الطويل، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان،2015م، ص23.

[4] – مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن،2007م، ص122.

[5] – ت. سمون موزنت، الإقتصاد بين التنمية والتخلف، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2011م، ص17.

[6] – سميحة طرى، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية ودراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري بسكرة، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2016م،ص ص:26-27.

- وهناك من يعرفها بأنها: " التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقتصادية، لتحقيق التغيير المستهدف بغية الإنتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها".[1]

من خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية على أنها: " **هي عملية مستمرة ومتجددة يقوم بها الأفراد، في كافة المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية...الخ، بغية الإرتقاء والوصول إلى ماهو أحسن في المجتمعات المختلفة**".

ثانيا: مراحل تطور مفهوم التنمية

تتمثل مراحل تطور مفهوم التنمية فيما يلي:

1- التنمية بوصفها رديفا للنمو الإقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي إمتدت تقريبا من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، بالإعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وسريعة، ومن هذه الإستراتيجيات: إستراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات، ويعد نموذج **والت رستو W.ROSTOW** المعروف بإسم مراحل النمو الإقتصادي، أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة. فقد إشتمل هذا النموذج على خمس مراحل من خلال **رستو** تفسير عملية التنمية الإقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ماقبل الإنطلاق، مرحلة الإنطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير.[2]

2- التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا إجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الإقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة، من خلال تطبيق إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها. وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج **سيرز SEERS** الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وكذلك تتحدد هذه المرحلة في نموذج

[1] – عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية اسلامية، ط4، دار القلم، دمشق،2011م، ص09.

[2] – عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م، ص ص:19-20.

تودارو TODARO، الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاث أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، إحترام الذات وحرية الإختيار.[1]

3- التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة/ المتكاملة:

إمتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين الظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي فقط، ولكن السمة التي تغلب على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.[2]

4- التنمية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحوا على العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من وجود فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" "**OUR . Common FUTURE**" ونشر لأول مرة عام 1987م. وقد إرتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم، وهذه المشكلات هي:[3]

- الإنتشار الواسع والمتزايد للفقر.
- التدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

[1] – شراد ياسين، استراتيجية تطوير وظيفة التسويق المستدام وأثرها على الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010م، ص05.

[2] – عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] – المرجع السابق، ص ص: 21-22.

رابعا: أهداف التنمية

للتنمية عدة أهداف منها:[1]

- تحقيق النمو واستمراره في مختلف القطاعات.
- تلبية الحاجات الأساسية(العمل والغذاء والصحة والتعليم...)
- تأمين مستوى سكاني مستديم.
- حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها.
- تعديل الإتجاه التكنولوجي والسيطرة على المخاطر.
- دمج وسائل البيئة والإقتصاد مع صنع القرار.
- تعبئة المدخرات وذلك للسيطرة على القطاعات الإستراتيجية، ومراقبتها للقطاعات التي تمس بنية الدولة، والتي يصطلح عليها بالمرتفعات المطلة على الإقتصاد، هذه القطاعات لها مداخل تشكل دعامة أساسية لسياسة الدولة.

ثالثا: أبعاد التنمية

لتنمية أبعاد متنوعة منها:

1- **التنمية الإجتماعية:**

هي عملية تغير حضاري تتناول أفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على إستخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية.[2]

2- **التنمية الإقتصادية:**

عرَّفها خبير الأمم المتحدة" **جيرار ديمبار**" على أنها عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن مرفوقة بإستمرارية حركية عملية.

3- **التنمية الوطنية:**

هي مجموعة البرامج التي تعدها الدول والحكومات على المستوى الجزئي والكلي لأجل النهوض بمجتمعاتها.

[1] - خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث– عدد2011/09م، ورقلة، الجزائر، ص 204.

[2] – سعاد حفاف، مليكة بوظياف، البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار البترول،، الشلف، الجزائر، بدون سنة، ص05.

4- **التنمية الشاملة:**

هي تحقيق التقدم بزيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات، بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان؛ أي تعمل على إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الإقتصاد القائم لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وكذلك تحسين توزيع الدخل لصالح مجموعات السكان ذات الدخل المنخفض، بحيث تحقق لها هذا التغيير البياني الجزء الأكبر من الزيادة في الدخل القومي لتنمية الطلب الإستهلاكي لها مع تحقيق العدالة والإستقرار الإجتماعي.[1]

5- **التنمية المستدامة:** عرَّفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والتنمية المستدامة بأنها:" تنمية تسمح بتنمية إحتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة، دون الإخلال بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها.[2]

كما تتضمن التنمية المستدامة عدة عناصر أهمها:

- تخفيض حدة الفقر ووقف استنزاف الموارد لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع في معدل نضوجها.
- إستخدام تكنولوجيا نظيفة وهي ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير ونقل تكنولوجيا وتقييم المشروعات الجديدة.
- تبطئ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.
- تحويل تكليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية

لم يكن مصطلح التنمية المحلية في الأدبيات الإقتصادية، فالمنظورون الإقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادئ الأولى للإهتمام بالتنمية المحلية، من خلال تنامي إهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموجه على المستوى المركزي، والذي كان يسيطر على غالبة إقتصاديات دول العالم.

[1] -خميس خليل، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 203، 204.

[2] -دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، ورقلة، 2011، ص573.

أولا: مفهوم التنمية المحلية

يمكن أن نعرف التنمية المحلية بأنها:

- العمليات التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية، لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي.[1]
- عَّرفها" **إدوار**" و"**دورثي جونس**" على أنها" العمليات التي يحاول أعضاء المجتمع نتيجة بذل مجهوداتهم المكثفة للرقي بالمجتمع، وهذه المجهودات التي يقومون بها ترجع إلى الفعل المجتمعي، وهي تسعى إلى إحداث التغيير في المجتمع المحلي عن طريق الرأي والإقناع أو عن طريق الصراع"[2]
- هي عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي، للإرتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في المنظومة شاملة ومتكاملة.[3]
- عرفتها هيئة الأمم المتحدة على أنها:" مجموعة من المداخل والأساليب التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، وتحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية للمجتمع"[4]
- عرَّفها الدكتور فاروق زكي على أنها:" تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية".[5]
- هي عملية تغيير تتم في إطار سياسة عامة تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية عن طريق سلطات(البلدية والولاية والحكومة)، محولة لإستخدام وإستغلال الموارد المتاحة، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكافة أفراد الوحدة المحلية.[6]

من خلال التعاريف السابقة الذكر للتنمية المحلية يمكن إستخلاص التعريف الإجرائي الآتي:

---

[1] – مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009م، ص146.

[2] –فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011م، ص69.

[3] – فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م، ص–ص،29–30.

[4] –سميحة طرى، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة الإخوة عموري بسكرة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[5] – جمال زيدان، إدارة التنمية المحليةفي الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص17.

[6] – عبد القادر خَّوي مصطفى، ماتن زينب، برنامج التنمية المحلية بولاية عين الدفلى، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، المركز الجامعي لميلة، الجزائر،19–20 أكتوبر 2015م، ص3.

" **هي مختلف الجهود المبذولة من طرف الأفراد والسلطات الحكومية، من أجل الإرتقاء وتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية**".

ثانيا: مكونات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسة، وهي:[1]

1- **الأفراد:** هم مجموعة الأشخاص الذين يسكنون في مكان ما، ويعتبرون العناصر الفعالة، والتي تساهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها.

2- **المؤسسات:** هي مجموعة من المنشآت المحلية، والتي تهدف إلى توفير الوظائف ومهن متنوعة للأفراد، وتساعده في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية.

3- **المجتمع:** هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساسي والمكون الرئيس من مكونات التنمية المحلية.

ثالثا: وظائف التنمية المحلية

توجد مجموعة من الوظائف التي تقوم بها التنمية المحلية، ومنها:[2]

- التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي، والذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على إستمرارية نمو المجتمع.
- استحداث مجموعة من النظم الإجتماعية، والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينة من الأفراد في المجتمع المحلي، والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع.
- التقليل من المركزية، فتحرص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي، في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.
- تفعيل دور المشاركة الشعبية، إذ أن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف والمهن، بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم، سواء عن طريق نظام الإنتخابات أو مجلس البرلمان.

[1] – محمد خضر، التنمية المحلية، على الموقع الإلكتروني مفهوم-التنمية-المحلية/ mawdoo3.com، 17 فيفري 2017، على الساعة 10:30.

[2] – المرجع نفسه.

رابعا: خصائص التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص، وهي:[1]

- تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة؛ إذ أنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره.
- تساهم في تطوير المجتمع؛ إذ أنها تعتمد على مجموعة من الإستراتجيات والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية في المجتمع.
- تهدف التنمية المحلية إلى الإستفادة من كافة الموارد؛ إذ أنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءا منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملا.
- تسعى إلى توفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل النقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها.

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية

من خلال تعريفنا للتنمية المحلية لمسنا مجالاتها المختلفة فلاحظنا اتساع نطاقها؛ حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط واتصالات قوية كالعلوم الأخرى مما أدى إلى بروز المجالات التنموية التالية:

أولا: التنمية الإقتصادية

ويقصد بها: " تحريك وتنشيط الإقتصاد القومي، من خلال زيادة القدرة الإقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد، بهدف تشجيع الإستثمارات "وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية، فنشير إلى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج و هيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد. [2]

ترى دراسات التنمية أن الدول النامية لا تستطيع أن تحقق المعدلات الطلوبة في التنمية، اعتمادا على التمويل الخارجي يساعد ويعاون ولكنه لا يمكن أن يكون المصدر الرئيس للتنمية، المطلق بين لنا أنه يستحيل تحقيق التنمية الفعالة إذا كان المصدر الرئيس هو التمويل الخارجي، لأن التنمية تحتاج إلى استثمارات في قطاع الخدمات الرئيسة، وأن حاجة هذا القطاع من قطاع رأسمالي متسع يمثل مخاطر كثيرة والعائد فيه غير مضمون، لن تأتي استثمارات أساسا للدولة متخلفة بدون أن يتوافر الحد المطلوب

[1] - المرجع السابق.

[2] – جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر،2004، ص ص:23-24.

من تلك القطاعات الأساسية، التي تستطيع أن تقيم عليها استثماراتها فليس أمام الدول النامية إلا مواردها المحلية، وموارد الدول النامية كافة في رِيفِ هذه الدول.[1]

ثانيا:التنمية الإجتماعية

يقصد بها الإرتقاء بالجانب الإجتماعي، من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية، والحَدُ من الفقر خاصة في المجتمعات المحلية، من خلال توفير فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا مايؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، والحد من إنتشار الآفات الإجتماعية كالسرقة والجرائم...الخ.

كما تطلق التنمية الاجتماعية على تحسين نوعية الخدمات المقدمة في المستوى المحلي، للمناطق التي تعاني من الفقر، من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل قطاع التعليم، الصحة والبيئة.[2]

ثالثا: التنمية السياسية

تتمثل التنمية السياسية في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الامكانات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشكلات بأسلوب عملي وواقعي، فالتنمية السياسية تؤدي إلى تعزيز روح الإبتكار والإنتماء والإنجاز مما يساعد على تحقيق الإستقرار داخل الدولة.

مما سبق يُنظر إلى التنمية السياسية على أنها:[3]

- تمثل حالة الوعي السياسي أي إنتشار الثقافة السياسية لدى الأفراد ومتابعتهم لكل المستجدات السياسية.
- تمثل بناء المؤسسة أي تغيير الهياكل الإدارية بما يتماشى مع سياستها.
- تمثل حالة تحديد ومعرفة النظام السياسي، وذلك من خلال تحديد القاعدة الأساسية التي يتم بموجبها سير وتطور العمل السياسي وتوضيح كل الجوانب المتعلقة بالنظام السياسي.

[1] – مولاي لخضر الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية، مجلة الباحث عدد 2009/07–2010،الجزائر، ص ص:137–138.

[2] – محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتورة في علم اجتماع التنمية، قسنطينة، الجزائر،2010م، ص ص:119– 121.

[3] - فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص34.

المطلب الرابع: مبادىء وركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية مبادىء وركائز نتطرق أولا إلى مبادىء التنمية المحلية ثم ركائزها.

أولا: مبادىء التنمية المحلية

هناك مبادىء عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث أن لم تتوفر هذه المبادىء أو أهمل بعضها، فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بذلك منهجا ناقصا باعتبارات تنمية المجتمع هي شمول، توازن، تكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها، وهذه المبادىء هي:[1]

1- **مبدأ الشمول:** ويدل هذا المبدأ على ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها، الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية، والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تغطي المشروعات وبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك، تحقيقا للعدالة والتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.
2- **مبدأ التكامل:** ويعني التكامل في تنمية المجتمع المحلي، وأن تمس هذه العملية كافة الجوانب الإقتصادية، والإجتماعية، كما يعني التكامل أيضا تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، بمعنى لايمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية حضرية والعكس، ولقد اكتشف العاملون في مجال تنمية المجتمع المحلي.
3- **مبدأ التوازن:** يعني هذا المبدأ الإهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الإقتصادية فيها وزنا أكبر، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية.
4- **مبدأ التنسيق:** يهدف مبدأ التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتظافر الجهود وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها، لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف، ولهذا محاولات كثيرة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.
5- **مبدأ المشاركة المحلية:** يقصد بها العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإهتمام الحر والوعي في صياغة نمط حياة مجتمعه، في النواحي الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية، وإتاحة الفرص

[1] – سميحة طرى، سهام عساوي، التنمية المحلية الركائز والمعوقات، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19-20 اكتوبر 2015م، ص ص: 193-194.

الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

ويهدف هذا المبدأ إلى جعل الخدمة أكثر وأقرب إلى حاجات المواطنين بملكيتهم لها، وبالتالي الحفاظ عليها وحمايتها، كما تؤدي لتحقق من تكاليف المشروعات، لأنها تمكنهم من المساعدة الذاتية (الفردية، الجماعية)، وإنجاح المشاركة المحلية يتطلب موقف إيجابي من طرف الدولة ودعما معنويا للوقوف أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيقها.

6- **مبدأ التقبل والتوجه:** ويعني أنه على المشرف يجب أن يتقبل المجتمع كما هو، حتى ولو كان مختلف عن مجتمعه الأصلي، وهذا بما فيه من نظم جامدة وبناء اجتماعي تقليدي وخبرات محدودة.

وهذا يعني التسليم لهذه الوضعية بل عليه أن يكسب ثقة أفراد المجتمع، قصد إيقاض الرغبة فيهم للتغيير الإيجابي، ومحاولة تقريب وجهات نظرهم، إذا كانت مختلفة للوصول إلى إتفاق مشترك بهدف تحقيق المصالح والأغراض المشتركة لخدمة الصالح العام.[1]

ثانيا: ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة، تقوم عليها لضمان المشروع التنموي لنتائج ملموسة تعود بالنفع على الموارد المالية والبشرية المحلية ومن هذه الركائز نذكر مايلي:[2]

1- **المشاركة الشعبية:**

تقوم التنمية المحلية على ضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي، في وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة وعيهم بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وتدريبهم على الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الإقتصادية والإجتماعية مثل الإدخار والإستهلاك.

[1] – المرجع السابق، ص194.

[2] – عثمان علام، فتيحة خوميجة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19-20 اكتوبر 2015م، ص224.

2- **تكامل مشروعات الخدمات:**

من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأن يكون هناك نوع من التنسيق، بحيث لا تكون خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.

3- **الإعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:**

تعتمد التنمية المحلية على الإستغلال الأمثل للموارد المحلية للمجتمع، سواء تعلق الأمر بالموارد المادية أو الموارد البشرية؛ حيث يؤدي ذلك إلى خلق منافع عديدة، وإن هذا العنصر هو شرط ركز عليه (**ستنلد) STENSLAND** إذا أعتبر أن: " تنمية المجتمع المحلي هو العملية التي يتمكن الناس من خلالها أن يعملوا ويعبؤوا كل إمكانياتهم ومواردهم لمقابلة أهدافهم العامة".[1]

4- **إرتباط تنمية المجتمع المحلي بالتنمية القومية:**

تعتبر التنمية المحلية جزء من التنمية القومية، لذا يجب التنسيق والتكامل بين أهداف وبرامج التنمية المحلية وتوجيهات التنمية القومية.[2]

5- **الإسراع في الوصول إلى النتائج:**

تقوم التنمية المحلية أساسا على تحقيق التغيرات البنائية الوظيفية في المجتمعات المحلية، وبالتالي تحسين الأحوال وتلبية مختلف الحاجات الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية...الخ. وذلك بالبدإ بالإحتياجات الأكثر إلحاحا مع ضرورة الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع، ويجب البدأ بالمشروعات ذات العائد السريع، وذلك لكسب ثقة المجتمع وإشعارهم بفائدة التعاون مع الجهود الحكومية.[3]

إن أخذ كل هذه العناصر بعين الإعتبار، عند التخطيط للبرامج التنموية يضمن الحصول على نتائج إيجابية تزيد من مدى فعالية التنمية المحلية.

[1] - سميحة طرى، سهام عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 195-196.
[2] - المرجع السابق.
[3] - المرجع نفسه.

المبحث الثاني:
التنميـــــــــة المحليـــــــة المستدامـــــــة

لعل أهم ماتسعى إليه معظم الدول هو تنمية إقتصادياتها والنهوض بها، لذلك تتبنى مجموعة من الإصلاحات على جميع الأصعدة، سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو البيئية من أجل تحقيق تنمية محلية متواصلة في جميع القطاعات الأساسية، وتعتبر هدفا تصبوا إليه كل دول العالم، بغية نقل مجتمعاتها على المستوى المحلي بكل مقوماتها من واقع إلى واقع أفضل، وخاصة من الناحية مستوى المعيشة، وتقليل معدلات البطالة، محاربة الفقر، تحقيق معدلات نمو عالية وزيادة القدرة على مواجهة الصدمات والتحديات الداخلية والخارجية في بيئة نظيفة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة وأهدافها

بعدما تطرقنا إلى مفهوم التنمية المحلية، نتعرف على مفهوم الإستدامة، لنصل إلى مفهوم التنمية المحلية المستدامة.

أولا: مفهوم الإستدامة

وتتطلب عملية فهم وتطبيق الإستدامة، إدراكا جديدا للعالم ونظمه الطبيعية وإدراكا لتأثير تصرفاتنا على الموارد وعلى الأجيال القادمة.

- " هي عبارة عن نسيج يجب أن يلف جميع أوجه الحياة، ويترتب علينا تحديات لتطبيق المصفوفات الجديدة والحلول المناسبة في حياتنا اليومية، وتترجم الإستدامة إلى خيارات وكل خيار له (تكلفة حقيقية) وهي عبارة عن مجموع التكاليف البيئية، الإجتماعية والإقتصادية مقابل المنافع العائدة من كل خيار".

ويرى أحد المختصين أنه من أجل" تفسير فكرة الإستدامة، يتم الإعتماد على مؤشرين الأول هو مؤشر التنمية البشرية والثاني هو ما يسمى بمؤشر البصمة البيئية، والذي يسمح بقياس المساحة المستغلة من أجل التنمية. هذان المؤشران هما الشرطان اللازمان لتحقيق الإستدامة".[1]

[1] – العايب عبد الرحمان، التحكم في الآداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية، سطيف، الجزائر،2010م، ص 31.

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

تتعدد تعاريف التنمية المحلية المستدامة ومن بينها:

- هي: "إستغلال الموارد المحلية المتاحة مع توجيه الإستثمارات، بإستخدام تقنيات جد متطورة تتكيف مع التنمية، وهذا من أجل تعزيز الإمكانيات الحاضرة مع المستقبلية، في تلبية إحتياجات السكان المحليين".[1]
- هي: "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة، دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر".[2]
- هي: "إستراتيجية لإستمرار تنمية المجتمع، وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئية الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية، المواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والإستمرارية والإستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي، وبين مجتمع الحالي والمستقبلي، من خلال الأخذ بعين الإعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي(المجتمعات المستقبلية)".[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص التعريف الإجرائي التالي:

"**التنمية المحلية المستدامة هي عملية تقوم على تلبية حجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة، دون الإضرار بحاجات ومتطلبات الأجيال القادمة على المستوى المحلي**".

[1] – عقون شراف وآخرون، ترقية المقاولة النسائية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19–20اكتوبر2015م، ص289.

[2] – أوصالح عبد الحليم، بنون خير الدين، الإصلاح الجبائي في البيئة كخيار استراتيجي لتمويل التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19–20 اكتوبر2015م،ص705.

[3] – مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، سطيف الجزائر،2008م،ص90.

ثالثا: أهداف التنمية المحلية المستدامة

تسعى التنمية المحلية المستدامة لتحقيق عدة أهداف أهمها:[1]

- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية، رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئية وعدم الإضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية.
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الإستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون إستنزافها أو تدميرها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.
- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.
- التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر، أو مصادر مياه معرضة للنضوب أو التلوث، أو نموا عمرانيا عشوائيا.

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة

للتنمية المحلية المستدامة أبعاد ومؤشرات عديدة نبدأ أولا بأبعاد التنمية المحلية المستدامة ثم ثانيا مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة.

أولا: أبعاد التنمية المحلية المستدامة

تتكون التنمية المحلية بمفهومها التقليدي من بعدين أساسيين هما: البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي، وبإدراج مصطلح الإستدامة ضمن التنمية المحلية فإن المفهوم هنا يستدعي إلا تقتصر قابلية الرفاهية والتحسن على الجيل الحالي من المواطنين فقط، بل لابد من إدراج الأفق الأزمني البعيد في الحسبان وحالة الحياة ومستوى الرفاهية والمعيشة للأجيال القادمة، وبالتالي يجدر بالتنمية المحلية المستدامة الأخذ في عين الإعتبار البعدين الأساسيين في التنمية المحلية، إضافة للبعد الآخر الذي يميز التنمية المحلية على التنمية المستدامة إلا وهو البعد البيئي، هذا فضلا عن البعد التكنولوجي الذي أصبح يعتبر من أهم متطلبات تحقيق الإستدامة في المجتمعات.

[1] – أسامة سنوسي، فاطمة محبوبة، الإقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19-20اكتوبر2015م، ص164.

1- البعد الإقتصادي:

تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية، مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، وتمثل العناصر الآتية محور البعد الإقتصادي: النمو الإقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الإقتصادية.[1]

2- البعد الإجتماعي:

يعد البعد الإجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، حيث يمثل البعد الإنساني والذي يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الإجتماعي، وعملية التطوير في الإختيار السياسي وإيصال الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها، وتحقيق المساواة في النوع الإجتماعي والمحاسبة

السياسية والمشاركة الشعبية حتى الإنسانية، وذمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع في عملية صنع القرار.[2]

3- **البعد البيئي:**

تتمثل التنمية البيئية في الحفاظ على الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في النظم الايكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف.

تتمثل أهم الإهتمامات البيئية، في ظاهرة إرتفاع درجة حرارة المناخ، إختلال طبقة الأوزون، الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.[3]

4- **البعد التكنولوجي:**

تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى إستعمال التكنولوجيا، في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة، والإعتماد على التكنولوجيا التي تستخدم للتخلص التدريجي من الموارد الكمياوية، والإعتماد على التكنولوجيات المحسنة، وفرض ذلك بالنصوص القانونية، حملات التوعية للحد من إنبعاث الغازات.[4]

[1] – عقون شراف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص288.

[2] – خالد قاشي، رمزي بودرجة، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19-20اكتوبر2015م، ص609.

[3] – أسامة سنوسي، فاطمة محبوب، مرجع سبق ذكره، ص645.

[4] – خالد قاشي، رمزي بودرجة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 609-610.

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة

تنقسم مؤشرات التنمية المحلية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسة هي: مؤشرات إقتصادية، مؤشرات بيئية، مؤشرات إجتماعية ومؤشرات مؤسسية، إن هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، من خلال معايير رقمية يمكن مقارنتها مع الدول الأخرى، وهذا ما يدل على سياسات الدول في مجالات تحقيق التنمية المحلة المستدامة، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:[1]

1- المؤشرات الاقتصادية:

1-1- **البنية الاقتصادية:** من أهم مؤشرات البنية الإقتصادية لدولة ما هي:

- **معدل الدخل القومي:** للفرد ونسبة الإستثمار في معدل الدخل القومي.
- **التجارة:** وتقاس بالميزان التجاري مابين السلع والخدمات.
- **الحالة المالية:** قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجتماعي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

1-2- **تغيير أنماط الإستهلاك:** مثل حساب معدل الإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.

2- المؤشرات الإجتماعية:

2-1- **مكافحة الفقر:** يقاس بـ:معدل البطالة، مؤشر الفقر البشري، عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

2-2- **الصحة العامة:** تقاس بـ: الحالات الصحية للأطفال، معدل وفايات الأطفال تحت 05 سنوات، نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية، نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصعبة ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

2-3- **التعليم:** من مؤشرات التعليم مايلي: نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس إبتدائي، نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

2-4- **السكن:** نسبة السكان في المناطق الحضرية.

2-5- **السكان:** معدل النمو السكاني.

3- المؤشرات البيئية:

3-1- **الغلاف الجوي:** هناك ثلاث مؤشرات تتعلق بالغلاف الجوي هي:[2]

- **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- **ترقق طبقة الأوزون:** ويتم قياسه من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون.

[1] - عقون شراف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 289- 290.

[2] - المرجع السابق، ص290.

- **نوعية الهواء:** ويتم قياسه من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

3-2- **الأراضي:** من أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:[1]

- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
- **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ومعدل قطع الغابات.
- **التصحر:** ويتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة مع المساحة الكلية.
- **الحضرنة:** ويتم حسابها بمساحة الأراضي السكنية.

3-3- **المياه العذبة:** يتم قياس ذلك بمؤشرين هما: نوعية وكمية المياه.

4- المؤشرات المؤسسية:

وهي تتمثل في مجموعة القوانين والأطر المؤسسية التي تخضع لها الدولة، والتي من خلالها يتم دعم التنمية المحلية المستدامة بكل أبعادها، وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي:[2]

4-1- **تنفيذ الإتفاقات الدولية المبرمجة:**

يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقة على الإتفاقات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على السلامة الإتفاقية الإطارية بشأن تبدل المناخ، وبروتوكول "**كيوتو**" المنبثق عن الإتفاقات الإطارية بشأن تبدل المناخ، بالإضافة إلى التنوع الإحيائي.

4-2- **الإستخدام التقني:** الذي يعبر على مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال:

- عدد أجهزة الراديو أو التلفاز لكل 1000 شخص، ومستخدموا الإنترنت لكل 1000 شخص.
- استخدام الهواتف الخلوية النقالة لكل 1000 شخص وغيرها من طرق القياس.

المطلب الرابع: مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة

للتنمية المحلية الممستدامة مقومات ومعوقات نبدأ أولا بمقوماتها ثم معوقاتها

أولا: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة

تقوم التنمية المحلية المستدامة على سبعة عناصر هي:[3]

- برنامج مخطط يتركز حول الإحتياجات الكلية للمجتمع.
- تشجيع المساعدات الذاتية بإعتبارها حجر الزاوية في برامج التنمية العامة هو يعني المشاركة الشعبية.

[1] - المرجع السابق،290.

[2] - المرجع نفسه، ص291.

[3] – أوصالح عبد الحليم، بنون خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص:705-706.

- تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة والداخلة في مجال التنمية والزراعة والتعليم والشباب والصحة والنشاط النسائي أي مساعدة المجتمع ككل.
- ماتقدمه الهيئات الحكومية، والأهلية من مساعدات فنية تشمل العاملين الفنيين والآلات والأدوات و الإعانات المالية ومن أجل الإيفاء بهذه الخاصية يمكننا أن نحدد المقومات الرئيسة للتنمية المحلية المستدامة فيمايلي:[1]
- مراعاة البعد البيئي في مختلف الإستراتيجيات التنموية المنعقدة على المستوى المحلي وذلك ضمانا لمصلحة الأجيال القادمة.
- ضرورة تحفيز العمل الجماهيري لتحقيق مشاركة شعبية، وكذا نشر ثقافة المحافظة على البيئة المحلية لدى الأجيال الناشئة.
- ضرورة أن تكون مصادر التمويل ذات البعد البيئي جزءا من التمويل المحلي للأقاليم التي تفرض فيها.

ثانيا: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة

بالرغم أن التنمية المحلية المستدامة تعد من أهم الأساليب والسياسات والإستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالجماعات المحلية، وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضارية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المحلية الشاملة والمتوازنة، إلا أن المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية المستدامة يجعلها تعاني من بعض المعوقات ومنها:[2]

1- **المعوقات الإجتماعية:**

من أشد معوقات التنمية المحلية المستدامة، نجد مشكلة الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والإجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنمية ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص عمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والإقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا، والأشد تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب، بل يتعدى إلى الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقة البشرية، فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية، من خلال إنشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية والقدرة على إحداث التغيير.

[1] - المرجع السابق، ص706.

[2] – مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص:77-78.

ومن المعوقات أيضا نجد مشكلة نزوح من الريف إلى المدينة، حيث إنها كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة الحضارية ونقص الأيدي العاملة (في مجال الزراعة) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر ملائمة ومقدرة على الإرتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات، هذا بالإضافة إلى القيم المجتمعية السلبية التي تمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد، والتي تعاني منها المجتمعات المحلية حيث تعتبر حاجز أمام تنمية هذه المجتمعات.

2- المعوقات الإقتصادية:

إن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية المستدامة، هو مشكل التمويل المحلي حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية، من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي.

ونقص الرقابة والمعلومات الإقتصادية وصعوبة تدوير النفايات والتجاوزات البيئية، التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنتا بالتنوع وتعدد النفايات وكذا النقائص التي تعرفها المصادر المالية المحلية، وهذا مايدفع إلى الإعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالاضافة إلى مشكل التحولات الإقتصادية، تعود بإثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كإرتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة والتضخم والبطالة والتضخم السكاني غير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والإجتماعية، وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار إستنزافها لدعم أنماط الإنتاج والإستهلاك الحالي، مما يزيد من نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المحلية المستدامة.[1]

3- المعوقات الإدارية:

من أهم المعوقات التي تقف أمام التنمية المحلية المستدامة على الصعيد الإداري، نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في إتخاذ القرارات، وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية، وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية، وكذا الجهل الأعوان الإداريين بالمعارف الجبائية وأصول مراجعة الحسابات والتشريعات الضريبية...الخ.[2]

[1] - المرجع السابق، ص77.

[2] - المرجع نفسه، ص78.

4- المعوقات السياسية:

تعد المعوقات السياسية الصخرة العاثرة في وجه التنمية المحلية المستدامة، والتي تتجسد في سيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم وإستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم، واستقطاب فرص البيئة الخارجية، إن اللامركزية تلعب دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني، حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية المستدامة، ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي –اللامركزية– هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فعال، كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة، ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالمسؤولية الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.[1]

[1] - المرجع السابق، ص79.

خلاصة الفصل:

تصدر موضوع التنمية المحلية المستدامة اهتمامات العالم، من خلال الملتقيات والندوات العالمية التي إنعقدت من أجلها؛ حيث أصبحت طرفا فكريا وماليا وسياسيا وأساسيا لتحقيق العدالة والمساواة في توزيع ثروات ومكاسب التنمية بين مختلف شعوب العالم.

واستدعى ذلك وضع العديد من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، من أجل تجسيدها والتحكم فيها، والتي على أساسها أمكن تصور المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة، والتي تراعي البعد المحلي من أجل القضاء على مختلف المعوقات، من خلال الحلول الناجعة لتحقيقها وهنا يبرز دور السياحة في التنمية المحلية المستدامة، والتي لها إنعكاسات واضحة على تنمية المجتمع المحلي وإستدامته من نواحي متعددة.

ومن خلال هذا الفصل تعرفنا على مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية والتنمية المحلية، مجالات التنمية المحلية، مبادئها وركائزها، إضافة إلى التنمية المحلية المستدامة أهدافها أبعادها ومؤشرات قياسها ومقومات ومعوقات تجسيدها.

وسنتطرق في الفصل الثاني إلى السياحة وآثارها المختلفة.

الفصل الثاني

السياحة وآثارها

تمهيد:

لقد عرفة ظاهرة السفر منذ القدم، فقد كانت بسيطة وبدائية في مظاهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها، ثم تطورت حتى أصبحت اليوم نشاط له أساسه ومبادئه، خاصة بعد التقدم التكنولوجي في مجال النقل والإتصالات، وإرتفاع الدخول وتحسين ظروف العمل وإرتفاع مستوى التعليم والثقافة.

فالسياحة تعد أحد الأنشطة الطبيعية المهمة للإنسان، تتعلق بالحركة والتنقل قد يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد، ويتم الإنتقال من مكان إلى أخر بغرض الترفيه أو قضاء وقت الفراغ أو لحضور المؤتمرات والمهرجانات...، وهي كأي نشاط له أثاره الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الإيجابية منها والسلبية.

وفي هذا الفصل سنتناول مفاهيم عن السياحة والسائح، أهمية وأثر السياحة على الجانب الإقتصادي، الإجتماعي، والبيئي.

فمن خلال هذا الفصل سنحاول توضيح ماهية السياحة وآثارها المختلفة وكل ما يتعلق بها، ومن أجل الإلمام أكثر بمختلف جوانب الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم عن السياحة والسائح.

المبحث الثاني: آثار السياحة على الجانب الإقتصادي، الإجتماعي و البيئي.

المبحـــــث الأول:

مفاهيـــــــم عن السياحـــــة والسائـــــح

لم تعد السياحة خيار وجب تفضيله على خيارات أخرى، بل أصبحت ظرورة وجب الإهتمام بها، فهي التي كانت تعني تنقل الإنسان من مكان إلى أخر قصد الترويح على النفس، أصبحت تساهم في الناتج الوطني وجلب العملة الصعبة، فضلا على مساهمتها في القضاء على البطالة، وعليه لاغرابة في أن تصبح السياحة محل دراسة، ولهذا سنقوم بشرح كل المفاهيم المتعلقة بها وهو ماسنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم السياحة والسائح

لقد تنوعت التعاريف بشأن السياحة والسائح نظرا لإختلاف الباحثين وإختلاف معايير التمييز بينها وسنلق الضوء على بعض التعاريف.

أولا: مفهوم السياحة

سنقوم بتعريف السياحة بالمفهوم اللغوية ثم المفهوم الإصطلاحي.

1- **المفهوم اللغوي:** "السَّيَح: الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض... والسياحة، الذهاب في الأرض للعبادة والترهب، وساح في الأرض يسيح سياحة وسيوحا وسيحا أي ذَهَبَ"[1]

2- **المفهوم الإصطلاحي:** تعددت تعاريف السياحة ومن بينها:

- إنتقال الإنسان من مكان لآخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق المتعة النفسية.[2]

هي عملية إنتقال وقتية يقوم بها عدد كبير من سكان الدول المختلفة من خلال التنقل من محل إقامتهم إلى أماكن أخرى، قد تكون داخل بلدهم أو إلى بلدان أخرى.[3]

- ولقد عرفها **ماكنتوش وزملائه** على أنها:" عبارة عن مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال، والدول والمجتمعات المظيفة وذلك بهدف إستقطاب وإستضافة هؤلاء السياح والزائرين".

[1] -ابن منظور، معجم لسان العرب، المجلد الثالث، ص2167.
[2] - زيد منير سلمان، الإقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م، ص15.
[3]- عصام حسن السعيدي، إدارة مكاتب وشركات وكلاء السياحة والسفر، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص15.

– تعريف **لبيار** هي: " نظام مفتوح مؤلف من خمس عناصر جميعها تتفاعل مع البيئة الأوسع ،كما تتفاعل مع ثلاثة عناصر جغرافية هي: الإقليم المولد للسياحة، دول الطريق التي يتوقف السائح عندها خلال رحلته، وجيهة القصد والعنصر الإقتصادي وصناعة السياحة نفسها".[1]

– السياحة نشاط يقوم به الإنسان بغية الترفيه عن نفسه، من الأعمال التي يزاولها في مدة من الزمن.[2]

– عرفتها **الجمعية البريطانية للسياحة** في عام 1981 بـ" هي مجموعة من الأنشطة الخاصة والمختارة التي تتم خارج المنزل وتشمل الإقامة والبقاء، بعيدا عن المنزل".[3]

من خلال ما سبق يمكننا إستخلاص التعريف الإجرائي الآتي للسياحة: "**هي نشاط يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد، بغرض الإنتقال من مكان إلى آخر سواء داخل البلد أو خارجه من أجل قضاء الإجازات أو الترفيه أو لحضور مؤتمرات أو للعلاج وليس بغرض الإقامة الدائمة**".

ثانيا: مفهوم السائح

– هو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الإعتيادي، بهدف الكسب غير المادي أو للدراسة، قد تكون في داخل بلده أو في داخل بلد غير بلده ولفترة تزيد عن 24 ساعة وإذا قلت عن ذلك فهو يعتبر قاصد للنزهة.[4]

– أما المنظمة العالمية للسياحة فقد قسمت الزائر إلى فئتين السائح والمتنزه؛ عُرِفَ السائح بأنه الزائر الذي يقوم بزيارة مؤقتة في مدة لا تقل عن 24 ساعة إلى البلد المزور، في حين المتنزه زائر ليوم واحد وهو الزائر الذي يقيم إقامة مؤقتة أقل من 24 ساعة في البلد المزور.[5]

ولقد قامت لجنة بالإحصائيات لعصبة الأمم المتحدة في سنة 1937م بتحديد من هم السائحون على النحو الآتي:[6]

– الأشخاص الذين يسافرون للترويح عن النفس أو لأسباب عائلية أو لأسباب صحية.

– الأشخاص الذين يسافرون لحضور الإجتماعات الدولية أو لتمثيل بلادهم أيا كان نوع التمثيل (علميا، إداريا، سياسيا، أو رياضيا).

– أرباب العمل الذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم.

– الأشخاص الذين يسافرون في رحلات بحرية حتى ولو كانت فترة إقامتهم أقل من 24 ساعة.

---

[1] - حميد الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001م، ص 25.

[2] - مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 2003م، ص33.

[3] - طه أحمد عبيد، دراسة ميدانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010م، ص119.

[4] - عصام حسن السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[5] - عامر عيساني، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2009م، ص14.

[6] - المرجع السابق، ص15.

المطلب الثاني: أنواع السياحة

هناك عدة أنواع من السياحة تتعدد بحسب معايير التقسيم المعتمد عليها والتي يمكن تلخيصها فيمايلي:

أولا: السياحة الحضارية

وتتمثل فيمايلي:

1- السياحة الثقافية

يهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة، ويمثل هذا النوع نسبة 10% من حركة السياحة العالمية، ونجد هذا النوع من السياحة متمثل في الإستمتاع بالحضارات القديمة.[1]

2- السياحة الدينية

هو السفر من دولة إلى أخرى أو الإنتقال داخل حدود دولة بعينها، لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان، فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري.[2]

3- السياحة العسكرية

وينتقل السائح في هذه الحالة للتعرف على قلاع تاريخية عسكرية أو أماكن إحتظنت معارك كبرى، وزيارة معارض للأسلحة غيرها.[3]

ثانيا: السياحة الترفيهية

وتتمثل فيما يلي:

1- السياحة الترفيهية والإستجمامية

يقصد بها قضاء وقت الفراغ والإجازات بعيدا عن العمل والمسؤوليات، من أجل المتعة والراحة، وهي من أقدم الأنواع السياحية وأكثرها إنتشارا، حيث وصلت نسبة السياحة الدولية إلى 80% وتعتبر دول حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق إجتذابا لحركة السياحة الترفيهية، لما تتمتع به من

[1] - أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006م، ص 74.
[2] - مروان السكر العدوان، الإقتصاد السياحي، ط1، دار مجدلاوي، للنشر، عمان، 1999م، ص17.
[3] - عزيزة بوعافية، التنمية السياحية في ولاية ميلة، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية والبيئية، جامعة قسنطينة، 2014م، ص17.

مقومات كثيرة، كإعتدال المناخ بالأضافة إلى الشواطئ الخلابة والتي تفرعت منها الأنواع الأخرى كالسياحة الرياضية والعلاجية وغيرها.[1]

2- السياحة الرياضية

يقصد بالسياحة الرياضية الإنتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى، لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الإستمتاع بمشاهدتها، مثل المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم، ويعتبر هذا النوع من السياحة من الألعاب القديمة التي كانت تشمل رحلات الصيد، وفي الوقت الحاضر أصبح يمثل هذا النوع صيد الأسماك، التجذيف، ركوب الخيل... وقد تزايدت أهميتها نتيجة زيادة اهتمام المجتمعات البشرية بهذا النوع من النشاط، والسيمة الأساسية لهذا النوع هو إقامة المهرجانات السياحية والرياضية، وذلك بإستقطاب أكبر عدد من ممارسيها، فقد شهد هذا النوع من السياحة تطورات نوعية في عدد كبير من بلدان مثل: إسبانيا، اليونان، تركيا...حيث تتوفر الخدمات الترفيهية المكملة والخدمات الصحية ومازالت تحضى بإقبال شعبي كبير، مما يجعلها سفيرا للتعريف بالدول ووسيلة لتسويق منتجاتها.[2]

3- **السياحة الشاطئية**

تنتشر هذه السياحة في البلدان التي تتوافر لها مناطق ساحلية جذابة، وبها شواطئ رملية ناعمة ومياه صافية خالية من الصخور، وتوجد في كثير من بلدان العالم مثل دول حوض البحر المتوسط ودول بحر الكاريبي والمحيط الهندي.[3]

4- **سياحة الغوص**

وهي سياحة لها علاقة مباشرة بالسياحة الشاطئية في المناطق الساحلية، ويشترط قيام هذا النوع من السياحة توافر كنوز رائعة بهذه المناطق الساحلية، وتوافر مقومات الغوص بها مثل الشعب المرجانية، الأسماك الملونة، المياه الدافئة طوال العام، الخلجان.[4]

5- **سياحة الإكتشاف والمغامرات**

وفيها يتعرف السائح على منطقة جديدة لم يسبق له وأن زارها مثل: سياحة المناطق الطبيعية أو المناطق الصحراوية، ويمكنه من خلالها التعرف على التراث وتقاليد المنطقة وتتنوع أنواعها وأهدافها فبعضها يتجه إلى السلاسل الجبلية ومغامرة تسلقها، والبعض الآخر يتجه إلى زيارة الوديان وعيون الماء، وآخرها تلك التي من أجل الصيد البري في المناطق المسموح فيها الصيد.[5]

---

[1] - المرجع السابق، ص14.

[2] - حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011م، ص25.

[3] - عزيزة بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص17.

[4] - المرجع السابق، ص17.

[5] -المرجع نفسه، ص17.

6- **السياحة التجارية**

وهي سياحة حديثة وتتم عملية الإنتقال بها من أجل التبادل التجاري، وتكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما، تسري عليها تخفيضات من أجل الجذب السياحي.[1]

7- **السياحة التصويرية**

فينتقل السائح بهدف التصوير الفتوغرافي أو السنمائي، وتكون في المناطق الطبيعية أو المناطق الخلابة.[2]

8- **سياحة التجوال**

هي من أهم السياحة المستحدثة، وتتمثل في القيام بجولات منظمة سيرا على الأقدام إلى المناطق الإدارية، تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية، وتكون الإقامة في مخيمات في البر والتعايش مع الطبيعة.[3]

ثالثا: سياحة المهمات

وتتمثل فيما يلي:

1- السياحة العلاجية

تتمثل في تلبية الحاجة للعلاج والنقاهة والإستشفاء من الأمراض أو التقليل من الأمراض وألمها أو البحث عن الراحة النفسية، هذا النوع من السياحة يعتمد بشكل كبير على الخصائص الطبيعية، وتعتبر السياحة العلاجية من الأنواع المهمة نظرا لما تحققه من دخل معتبر، لأن السائح في الغالب يقضي فترة تكون متوسطة أو طويلة في العلاج، وبالتالي تكون مصاريفه كبيرة، وهناك نوعين من السياحة العلاجية:[4]

- **السياحة العلاجية المناخية:** ويتم العلاج عن الطريق المناخ السائد في الجبال أو قرب البحار.
- **السياحة العلاجية المعدنية:** وتستخدم فيها المياه المعدنية والكبريتية والينابيع أو الرمال.

2- سياحة الإتصالات الإجتماعية

وقد ظهرت نتيجة التقدم العلمي في مجال الصناعة وإستخدام الآلات الحديثة وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الأجور وأخذ العمال حقهم في إيجازات مدفوعة الأجر، قد يستغلها البعض في السفر والسياحة.

[1] - المرجع السابق، ص17.
[2] - االمرجع نفسه، ص17.
[3] - المرجع نفسه، ص17.
[4] - سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، 2005م، ص22.

وقد تنظم المؤسسات الكبرى رحلات سياحية كحوافز للعاملين على حسن الآداء وزيادة الإنتاج، بالإظافة إلى رغبة العاملين في قضاء إيجازاتهم بعيدا عن موطنهم الأصلي للتمتع بالأماكن السياحية.[1]

3- سياحة رجال الأعمال

يخص هذا النوع من السياحة المناطق التي تعتبر عواصم إقتصادية أو إقليمية والمدن الكبرى، التي تمثل محل أطماع الكثير من المستثمرين ورجال الأعمال، فتفتح لهم المجال لعقد الصفقات والإتفاقيات خاصة منها التجارية.[2]

4- سياحة المؤتمرات

نمط من السياحة يستقطب حركة ضخمة من السائحين المهتمين بحضور المؤتمرات والندوات والإجتماعات العلمية أو المهنية أو السياسية، وبعض المجالات الأخرى المماثلة، ويتطلب هذا النوع من السياحة زيادة الإهتمام بإقامة قاعات المؤتمرات، وتقديم كل التسهيلات والخدمات التي تلزم المؤتمرات الحديثة، والتي يحضرها العديد من الأطباء والإقتصاديين ورجال الأعمال، ويجب الإهتمام بهذا النمط من السياحة ومحاولة توفير عناصر الجذب السياحي الأخرى، حتى تكون الإستفادة مضاعفة.[3]

المطلب الثالث: خصائص السياحة

لقد تميز النشاط السياحي بجملة من الخصائص التي تجعله كصناعة يختلف عن باقي الأنشطة الإقتصادية الأخرى ويمكن حصرها كما يلي:[4]

أولا: المنتج السياحي منتج مركب: فهو مزيج من عناصر متعددة تتكامل مع بعضها لتشكل أو تقدم منتجا سياحيا، فالمنتج السياحي عبارة عن عوامل جذب طبيعية (ظروف منخية،جغرافية وبيئية)، وعوامل جذب تاريخية حضارية وبنية ثقافية، بالإضافة إلى بنى أساسية عامة مثل: الطرقات، المطارات وأماكن الإقامة كالفنادق والقرى السياحية، ومن الخدمات كالمطاعم وأماكن الترفيه وأيضا منشآت لخدمة السائحين من مكاتب سياحية وبنوك.

ثانيا: السياحة صادرات غير منظورة: فسياحة تمثل عرض للخدمات بصفة أساسية، وليس منتجا ماديا يمكن نقله من مكان المنتج إلى آخر، والمستهلك يأتي بنفسه إلى مكان السياحة للحصول عليه، ومن تم فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي أي الدولة المضيفة لا تتحمل نفقات النقل على غرار الصادرات السلعية الأخرى.

[1] -محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م، ص56.
[2] - عزيزة بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص18.
[3] -هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية ، ديسمبر، 2014م، ص214.
[4] - عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص19.

ثالثا: السياحة تتميز بالموسمية: أي أنها تمر بثلاث مواسم حيث يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية، وهذه المواسم هي:[1]

1- **موسم الذروة:** يعتبر هذا الموسم موسم إزدياد الطلب السياحي، ففيه يزداد عدد السياح ويعتبر هذا الموسم الأفضل من حيث الفرص التسويقية والتشغيلية، كما أن أسعار الخدمات السياحية وأجور الإقامة فيه مرتفعة.

2- **موسم الوسط:** في هذا الموسم يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية، ويكون عدد السياح متوسطا والأسعار فيه أقل من موسم الذروة، ماعدا مناطق معينة من العالم التي لاتتأثر بالموسمية مثل: جزر هاواي وبعض جزر الكاريبي.

3- **موسم الكساد:** فيه يقل الطلب على الخدمات السياحية وقد ينعدم نهائيا، في هذه الحالة تلجأ معظم المنشأت السياحية إلى تخفيض الأسعار لتشجيع السياح على القدوم.[2]

رابعا: السياحة عبارة عن مزيج مركب ومعقد، يتكون من العديد من الظواهر والعلاقات الإقتصادية منها والإجتماعية، والثقافية، والحضارية والإعلامية.[3]

خامسا: السياح في سياحتهم مستهلكين وليس منتجين.

سادسا: ينفق السائح في المكان الذي يزوره من مدخراته، وليس من عمل يزاوله في سياحته.[4]

المطلب الرابع: دوافع السياحة والسفر.

في هذا الزمان قد يصعب على الإنسان أن يتماشى مع متطلباته، فيكون ناتج ذلك وجود دافع قوي يؤدي إلى تحركات البشر من مكان لآخر داخليا وخارجيا، نتيجة لعوامل روحية وإجتماعية أو عوامل نفسية وإقتصادية. ومن هذه العوامل أو الدوافع التي تؤدي إلى حركة الإنسان من مكان إلى آخر:[5]

أولا: دوافع دينية

والمقصود بها السفر إلى أماكن مقدسة، فالمسلمون يأتون من كل فج عميق لآداء فريضة الحج والعمرة وزيارة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة المنورة وفلسطين وزيارة أضرحة الصحابة في كثير من البلدان العربية والإسلامية...

---

[1] - المرجع السابق، ص19.
[2] - صديقي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص18.
[3] - طه أحمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص121.
[4] - مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص35.
[5] - محمد العطا عمر، صناعة السياحة وأهميتها الإقتصادية، مركزالدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، دمشق، 2010/7/06م،ص11.

ثانيا: دوافع ثقافية تاريخية تعليمية

ومنها مايلي: [1]

- مشاهدة الآثار وتاريخ الحضارات القديمة والمواقع الأثرية.
- مشاهدة بعض الأحداث المهمة بالعالم أو حضور مهرجان أو حفلات ثقافية أو معارض...
- الإطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى، والتعرف على حياتهم وأعمالهم وثقافتهم وإكتشاف أشياء جديدة لغرض العلم، الثقافة، المعرفة.
- مشاهدة المواقع الحضارية المهمة المشهورة بالعالم مثل: زيارة باريس لمشاهدة برج إيفل...
- معرفة مايدور من حوادث الساعة والتقدم العلمي أي التعرف على حقيقة ما يدور في أخبار وحوادث مثل: مشاهدة إنطلاق المركبات الفضائية...

ثالثا: دوافع الراحة والإستجمام

القصد من هذا الدافع زيارة المناطق الهادئة مثل شواطىء البحار وضفاف الأنهار والمناطق الغابية والهروب من جو الروتين اليومي داخل المدن المزدحمة وذلك للترفيه عن النفس والإستمتاع بأوقات الفراغ.[2]

رابعا: دوافع صحية

وهي السفر لغرض العلاج والنقاهة والإسترخاء أو الإبتعاد عن الجو البارد والثلوج والتوجه إلى أماكن دافئة نسبيا أو العكس أو السفر لأغراض الراحة النفسية أو التمتع بالأجواء النقية في المناطق الهادئة.[3]

خامسا: دوافع عرقية

تشمل هذه الدوافع زيارة البلد (مسقط الرأس)، وذلك من خلال تجديد الروابط الأسرية وزيارة الخلان وبعض الأشخاص المهمين في المنطقة، وهذا الدافع دائما يكون مربوط بالأشخاص الذين أمضوا وقتا طويلا بعيدا عن وطنهم أو منطقتهم.[4]

سادسا: دوافع رياضية

والقصد من ذلك حضور مهرجان رياضي أو مشاهدة مباراة أو متابعة المناسبات الرياضية العالمية أو الإقليمية أو الأولمبيات مثل كأس العالم أو ممارسة ألعاب معينة مثل التزلج على الجليد وصعود سفوح الجبال وممارسة هواية الصيد.[5]

[1] - ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهران، عمان، بدون سنة نشر،ص48.
[2] - محمد العطا عمر، مرجع سبق ذكره، ص12.
[3] - المرجع السابق، ص12.
[4] - المرجع نفسه، ص12.
[5] - المرجع نفسه، ص12.

سابعا: دوافع اقتصادية

وهي تتمثل في التقاطعات التي تحدث في قوى العرض والطلب العالميين وفي كيفية الحصول على الفوائد والأرباح، التي يبحث عنها المستثمرون ورجال الأعمال، خصوصا في بعض البلدان النامية التي تتميز بإنخفاض أسعار بعض المواد الأولية والخدمات و العمالة وهو مؤشر لتدفق السياح بالتمتع بالخدمات التي تقدم بأسعار مناسبة وأيضا وجود فرق العملة.[1]

ثامنا:دوافع أخرى

منها مايلي:[2]

- المخاطرة أو المغامرة.
- التفاخر والمباهاة.
- للدراسة والتعلم والوقوف على تجارب الآخرين.

[1] - المرجع السابق، ص17.
[2] - محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص83.

المبحـث الثانـــــــــي:

آثر السياحة على الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

أصبحت السياحة من الصناعات التصديرية الأولى في العالم، ولايوجد هناك أدنى شك فيما للسياحة من تأثير على الإقتصاد،لأنها تعتمد على اليد العاملة البشرية في نجاحها، مما يتيح فرص عمل كبيرة مباشرة وغير مباشرة، وتعتبر مصدر مميز لجلب العملة الصعبة، كما لا نغفل الآثار الإجتماعية والبيئية للنشاط السياحي، الذي يعمل على تحقيق التواصل والإرتباط الإجتماعي والحضاري على المستوى المحلي والدولي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف الآثار الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية للسياحة.

المطلب الأول: أثر السياحة على الجانب الإقتصادي.

تعتبر السياحة نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك، بل أن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج ويشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا في الواقع يولد نمط من المنافع والتكاليف تختلف إختلافا تاما عن الصادرات التقليدية، التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك، ويتمثل تحليل الأثر الإقتصادي للسياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة في:[1]

- تحديد موقع وأهمية ودور السياحة في الإقتصاديات الوطنية.
- تقدير وتحديد العوامل المؤثرة في تنمية القطاع السياحي.
- تحديد العوامل الرئيسية المحفزة وكذا العوامل المعرقلة لنمو القطاع السياحي في المستقبل.
- تحليل ودراسة نشاط نتائج النشاط السياحي ومقارنتها بنتائج القطاعات الإقتصادية الأخرى.

ويمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الإقتصادي، من خلال دراسة الآثار الإقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الإقتصاد الوطني.

أولا: خلق مناصب شغل

يختلف تأثير النشاط السياحي بإختلاف أهميته في الدخل الوطني، وترتيبه ضمن القطاعات الإنتاجية التي يتم الإستثمار فيها، وخلصت دراسة أجريت حول مدى تأثير السياحة على التشغيل إلى أن:[2]

- بالنسبة للفنادق توجد وظيفة جديدة واحدة لكل غرفة.

[1] - محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 2002/1974، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،2007،ص ص:21-22.
[2] - نصر حميداتو، النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2014م، ص27.

– بالنسبة لباقي نشاطات السياحة فإنها تستحدث وظائف جديدة بنسبة 75% من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي.

– بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة فإنه تنشط وظائف بالنسبة تقارب 100% من الوظائف التي تستحدثها الفنادق.

– وعليه فإن السياحة تنشأ 2.57 وظيفة لكل غرفة فندقية.

وعليه فلا يقتصر دور السياحة على إستحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط، كقطاع الفندقة، بل يتعدى إلى إستحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الإستثمارات، كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية.

ويذهب الإقتصادي الإنجليزي "**روب دافستون**" إلى إعتبار أن السياحة تنشأ نوعين من الوظائف:[1]

– **العمالة المباشرة:** والتي تشمل الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسائح مثل عمالة الفنادق و المطاعم، والمكاتب السياحية والرحلات والنقل، أي العمالة التي تشرف على سفر السائح ورحته وايوائه وطعامه.

– **العمالة غير المباشرة:** والتي تشمل الوظائف داخل المؤسسات والتنظيمات، التي تمد الأنشطة التي تخدم السائح مباشرة، بإحتياجات من السلع والخدمات مثل: قطاع الخدمات والصناعات الحرفية والمزارع والصناعات الغذائية التي تمد الفنادق بالمواد الغذائية.

ثانيا: أثر السياحة على ميزان المدفوعات

تمثل السياحة أحد مصادر العملات الصعبة في ميزان المدفوعات، وتقاس الأهمية الإقتصادية للسياحة من خلال تأثير على ميزان المدفوعات داخل الدولة، من خلال حوصلة الإيرادات السياحية والإنفاق السياحي الناجم عن النشاط السياحي الدولي.[2]

ويمثل الميزان السياحي قيدا مزدوجا لحركة السياحة الصادرة والواردة، والتي يعبر عنها بالإيرادات السياحية التي توضع في الجانب الدائن من الميزان، أما حركة السياحة الصادرة فتوضع في الجانب المدين له، والنشاط السياحي بصفة عامة يقوم على حركة سياحية مزدوجة ذهابا وإيابا، بمعنى أن الدولة تكون مصدرة ومستوردة للسائحين في نفس الوقت.

ويؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري فيه تأثير مباشرا، ويتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي، ونسبته إلى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أم

[1] - محمد فوزي شعوبي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] - هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م، ص35.

إيجابية، وحتى يساهم النشاط السياحي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب السلع المادية والخدمية المستوردة في الحالات التالية:[1]

- أثناء بناء البنية التحتية اللازمة للنشاط السياحي.
- عند التشغيل المباشر الوحدات السياحية.
- عند بناء أوتشغيل الوحدات الإنتاجية المغدية للوحدات السياحية.
- عند إنفاق السائح الأجنبي في البلد المصدر للخدمة السياحية على شراء سلع مستوردة.
- عندما يزيد المواطنون من إنفاقهم على السلع المستورد..

الجدول رقم01: الميزان السياحي

الجانب الدائن	القيمة	الجانب المدين	القيمة
- الإيرادات السياحية (الإنفاق بواسطة السياح).	.....	- المصروفات السياحية للمواطنين بالخارج	.....
- الصادرات (السلع والحاجيات السلعية،القطع الأثرية)	.....	- البضائع المستوردة	.....
- النقل(نصيب الشركة الوطنية للطيران والملاحة من النقل الجوي الدولي للسياح)	.....	- النقل(نصيب الشركات الأجنبية من السفر المواطنين للخارج للسياحة بالخارج)	.....
- العائد على الإستثمارات السياحية بالخارج	.....	- التحويلات من العاملين الأجانب إلى الخارج	.....
- التحويلات من العاملين الوطنيين بقطاع السياحة للخارج	.....		
- المصروفات على الدعاية السياحية والإعلانات الأجنبية السياحية في الوطن.	.....	- المصروفات على الدعاية السياحية الوطنية والإعلانات السياحية بالخارج	.....
المجموع	.....	المجموع	.....

المصدر: حفصي هدى، بحوث العلاقات العامة في المؤسسة السياحية دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2005م، ص28.

ثالثا: السياحة والتضخم

تؤثر السياحة وتتأثر بظاهرة التضخم، فهو يؤثر في النشاط السياحي من خلال رفعه لأسعار المنتجات السياحية، وهو ما يعني تدهور القدرة الشرائية للسياح.

كما أن النشاط السياحي في الجانب الإستهلاكي والذي يتميز في كثير من الأحيان بأنه نشاط موسمي يؤدي إلى زيادة الطلب الإستهلاكي في المناطق السياحية، ففي حالات جمود العرض الكلي

[1] - عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص33.

(الإنتاج) تكون السياحة أحد عوامل التضخم، وعليه فيجب العمل على إحداث التوازن بين العرض والطلب في ظل تخطيط سياحي جيد، يأخذ بعين الإعتبار نمو وركود النشاط السياحي، ويمكن إرجاع إرتفاع أسعار الخدمات السياحية إلى الأسباب التالية:[1]

أما للإسراف في الطلب من السياح، والذي يتسبب في تضخم الطلب.

وأما لإرتفاع تكاليف الإنتاج في المناطق السياحية، والذي يتسبب في تضخم التكلفة أو للسببين معا، إذ أن السببين يمكن أن يتعايشان معا فكليهما يؤثر في الآخر.

ولمعرفة مدى تأثير الأجور ومستويات الأسعار في حجم الطلب الكلي، يجب حساب مرونة الطلب السياحي بالنسبة للأجور أو مستويات الأسعار. وتعطى مرونة الطلب السياحي بالنسبة للأجور بالعلاقة التالية:[2]

$$E_{D/w=}(\Delta Dt/\Delta w).(w/Dt)$$

حيث أن:

ΔDt : تمثل التغير في حجم الطلب السياحي؛

Δw : تمثل التغير في مستويات الأجور؛

Dt : **تمثل حجم الطلب السياحي؛**

W : **تمثل مستويات الأجور؛**

وقد بينت التجارب أن الطلب السياحي يتغير في نفس إتجاه تغير الأجور، مرونة الطلب السياحي بالنسبة لمستويات الأسعار تعطى بالعلاقة التالية:[3]

$$E_{Dt/p=}(\Delta Dt/\Delta p).(p/Dt)$$

ΔDt : تمثل التغير في حجم الطلب السياحي؛

Δp : تمثل التغير في مستويات الأسعار؛

Dt : تمثل حجم الطلب السياحي؛

p : تمثل مستويات الأسعار؛

[1] - العابد سميرة، لعراف فايزة، صناعة السياحة في الجزائر الواقع وسبل النهوض، ملتقى حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة باتنة، 19-20 نوفمبر 2012م، ص ص: 6-7.

[2] - محمد فوزي شعوبي، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] - المرجع السابق، ص28.

رابعا: الأثر على الإستثمار في البنية التحتية

تؤثر التنمية في قطاع السياحة على زيادة الإستثمارات في البنى التحتية، المتمثلة في المطارات الطرقات الموانىء المتاحف المراكز الطبيعية وغيرها، مما يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الإقتصادي للمقيمين والسياح على حد السواء.[1]

خامسا: السياحة وتشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه

يتوقف أثر السياحة في تنمية قطاعات الإقتصاد الوطني حسب الأستاذ "KRAPF" على تقدير مصروفات السائحين الإجمالية، التي تتمثل في أرقام أعمال الفنادق والمطاعم ووسائل النقل ومحلات الهدايا والملاهي والمقاهي، وقد ثبت أن هذه الموارد السياحية تعم جميع قطاعات الإقتصاد، من خلال حلقة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج. ومن خلال تحول مستحقات عناصر الإنتاج إلى طلب داخل الإنتاج الوطني، وفي ظل قدرة الإقتصاد على تلبية هذا الطلب يزيد الناتج الوطني.

وتتوقف هذه الزيادة على أثر مضاعف السياحة، مع الأخذ بعين الإعتبار الميل الحدي للإستهلاك و الميل الحدي للأستثمار وفق المعادلة التالية:[2]

$$\Delta y = \frac{1}{(1-b-c)} . \Delta yt$$

حيث:

Δy: تمثل التغير في الدخل الوطني الناجم عن تغير الدخل السياحي؛

b : يمثل الميل الحدي للإستهلاك؛

c : الميل الحدي للإستثمار؛

Δyt : تمثل التغير في الدخل السياحي؛

سادسا: أثر السياحة على تنشيط حركة المبيعات لبعض السلع

أقرت بعض الدراسات السياحية لمنظمة السياحة العالمية، أن السائحين يحتفظون بجزء من ميزانيتهم في حدود الإنفاق على مشترياتهم من الدول التي يزورونها، وشراء الهدايا التذكارية، وبعض المنتجات المحلية، وبالتالي كلما زادت الحركة السياحية إلى الدولة، زادت معها تلقائيا حركة المشتريات من هذه السلعة، مما ينعكس على زيادة الإيرادات السياحية من جهة وعلى أسعار تلك السلع من جهة أخرى.[3]

[1] - العابد سميرة، لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص06.

[2] - المرجع السابق، ص06.

[3] - زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قسنطينة، 2011م، ص27.

سابعا: تنشيط الإستثمارات الوطنية والأجنبية

كون السياحة صناعة مركبة تتبع من عدة مجالات وأنشطة، يجعلها من أكثر المشروعات الإنتاجية جلبا لرؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، وتسعى الكثير من الدول النامية الإستفادة من الإستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة، لتغطية العجز المسجل فضلا عما تجلبه تلك الإستثمارات الأجنبية من مزايا مثل: إمكانية التسويق وتوزيع المبيعات في السوق.[1]

المطلب الثاني: أثر السياحة على الجانب الإجتماعي والثقافي

قد يؤدي التطور الإقتصادي، التقدم التكنولوجي، إحتكاك وإختلاط السكان بالسائحين ذوي اللغات والثقافات والعادات والديانات المختلفة إلى إنعكاسات إيجابية كما قد تكون لها أثار إيجابية.

أولا: الأثار الإيجابية

1- **التوازن الإجتماعي:** حيث تتقارب الطبقات الإجتماعية من بعضها البعض، نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.[2]

2- **النمو الحضاري:** نتيجة للحركة السياحية، تتجه الأنظار إلى الإهتمام الدائم والإرتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية، وبذلك تعتبر السياحة سببا رئيسيا من أسباب الرقي الحضاري، من حيث الإهتمام بالمقومات السياحية الأثرية والطبيعية، كما تمثل وسيلة حضارية، إجتماعية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم المختلفة، فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية، حيث تنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية والفنون والأداب ومختلف ألوان الثقافة، عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها، فتؤثر فيها ثقافيا وتتأثر هي أيضا بما في الدول السياحية من ثقافة وحضارة، وبذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور الثقافة في المجتمع.[3]

3- **التبادل الثقافي:** يعد الوعي بالتبادل الثقافي أحد أهم التأثيرات الإيجابية للسياحة، حيث يعمل على تنمية التفاهم بين الشعوب، والذي أصبح الأن فرصة متاحة لتبادل المعرفة والأفكار، كما أن أبناء هذه الشعوب المضيفة يتعرفون على عادات وسلوكيات الزائرين ولذلك تتقارب المسافات الإجتماعية بينهم وهذا بدوره يعمل على دعم التراث الإنساني وإتساع الحلقة الحضارية على مستوى العالم، ولم تصبح السياحة إشباعا للفضول وحسب وإنما تعمل على إكتساب الإحترام والتعاون المتبادل وتبادل المعارف والقيم الثقافية.[4]

---

[1] - سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الإقتصادية والأجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014م، ص26.

[2] - رزاز محمد عبد الصمد، التهيئة السياحية وأثرها على التنمية المحلية، ج1، محاضرة رقم 1، جامعة برج بوعريريج، 21ديسمبر2009م، ص20.

[3] - محمد منير حجاب، مرجع سبق ذكره، ص28.

[4] - وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الإجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية، مصر، 2006م، ص184.

4- **الإهتمام بالتراث:** تؤدي السياحة إلى الإهتمام بالقيم الجمالية والمعالم الفنية في الدول المستقبلة للسياحة، ويكون ذلك من خلال الفنون والمهارات الخاصة بهم مثل الرقص الشعبي، والإحتفالات الخاصة بالأعياد والمناسبات وحفلات الزواج، بالإضافة إلى إحياء بعض العادات الدينية والأنشطة وأوقات الفراغ التي تجذب السواح لمشاهدة ذلك، حيث ينتقل التراث الإجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة، فالسمات الثقافية لها قدرة هائلة على الإنتقال عبر الزمن.[1]

ثانيا: الأثار السلبية

على الرغم من وجود أثار إيجابية للسياحة على الناحية الإجتماعية والثقافية فهي لها أثار سلبية على البلد المضيف وهي كالتالي:[2]

1- **التحولات الإجتماعية:** إن النشاط الإقتصادي يتطلب الإهتمام بالمناطق السياحية المختلفة وتنميتها وإعدادها لإستقبال السائحين بما في ذلك أماكن الإقامة المختلفة (قرى سياحية وفنادق ومنتجعات)، ويتولد عن ذلك قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بصورة سريعة ومفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق، تختلف عن موروثاتهم الحضارية والإجتماعية التي نشؤو وتربوا عليها، مما يؤدي إلى تحولات وتغيرات جذرية في هذه المنتجعات.

2- **انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والثقافي:** تعاني بعض الدول من إنخفاض مستويات المعيشة ونقص الإمكانيات المتاحة، في الوقت الذي توفد إلى الدول أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الإستهلاكية وقدراتهم المالية، مما يؤدي إلى إتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة، وإن كانت بوسائل غير مشروعة، فتظهر عند كافة الوسطاء والمستغلين للسائح في مختلف المجالات والمروجين لبعض صور الإنحراف تحت مسميات متعددة مثل: التسلية والترفيه والمتعة.

3- **التصادم الثقافي:** تتعارض وتختلف الأفكار والأساليب الغالبة في المجتمع والقادمة من الخارج، نتيجة لسلوك بعض السائحين وتصرفاتهم التي لاتعبر بضرورة عن أسلوب حياتهم في بلادهم، وإنما ذلك راجع لأسباب منها الميل إلى حب المغامرة وحب الإستطلاع، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة وضيق أفراد البلد المضيف ورفضهم للسياحة.[3]

المطلب الثالث: أثر السياحة على الجانب البيئي

أولا: الآثار الإيجابية

كأي قطاع إقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية، ومن الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أوغير مباشرة بالموارد البيئية،

[1] - المرجع السابق، ص184.
[2] - نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادىء السياحة، ط2، دار المسيرة، عمان،2007م، ص ص: 97-98.
[3] - المرجع السابق، ص98.

وتتمثل السياحة في مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال إنتقالهم المؤقت إلى مناطق غير أماكن سكنهم الدائم، ويمكن تلخيص الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة فيما يلي:[1]

– تعود السياحة بالمنفعة على البيئة، من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة و المواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية.

– إن التراث التاريخي والثقافي يحدد جاذبية بلدما للسياح، كما يشجع الحكومات المحافظة على معالمه ولذا فإن كثير من الدول تبذل جهودا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية الجمالية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية.

– يعتبر النشاط السياحي وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة، ونشر التوعية بين السياح وأصحاب المشاريع والحكومة والسكان المحليين.

– توليد الأموال تساهم في المحافظة على الطبيعة والبيئة، وبذلك تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد السياحية.

ثانيا: الآثار السلبية

إن وجود الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة لا يمنع من وجود بعض الآثار السلبية وهي:[2]

1- **أثر السياحة على النظم الإيكولوجية:** إن النشاط السياحي يتداخل مع الحياة النباتية والبرية، وتسبب بذلك أضرار لا رجع فيها على النظم الإيكولوجية، خاصة إذا لم تكن البنية التحتية على إستعداد كافي لإستعاب هذا النشاط، كما يمكن للنشاط السياحي أن يؤدي إلى إضطراب في حياة البرية وتزايد الضغوط على الأنواع المهددة بالإنقراض، فظاهرة التذكارات السياحية تؤدي إلى تدمير البيئة البرية، إذ أن عمليات قتل الحيوانات بغرض التجارة قد زادت نتيجة للطلب المتزايد على التذكارات التي تأخذ شكل الفرو و الجلود والقرون...، كما يمكن أن يؤدي إلى إزالة النباتات من خلال زيادة الطلب على الحطب، وتهديد للمناطق الهشة، مثل: الغابات، كما تهدد أيضا الشعاب المرجانية، والنظم الإيكولوجية البحرية، نتيجة لزيادة النفايات والمواد الكيمائية غير المعالجة، وبذلك يلحق الضرر بقيمتها السياحية.

هذا وتهدد السياحة النظم الإيكولوجية الهشة في المناطق الجبلية، من خلال المشي وممارسة التزلج على الجليد، فهي واحدة من أخطر المشاكل البيئية في البلدان النامية الجبلية، بالإضافة إلى مشاكل إزالة الغابات الناجمة عن زيادة إستهلاك الحطب، فهذه النتائج في كثير من الأحيان لا تؤدي إلى تدمير النظم الإيكولوجية المحلية فقط، ولكن أيضا تسريع عملية التعرية والإنهيارات الأرضية.

[1] - - حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص41.
[2] - المرجع السابق، ص ص:41-42.

2- التلوث والنفايات:

بالإضافة إلى كون السياحة تؤدي إلى إستهلاك كميات كبيرة من المواد المحلية الطبيعية، فهي نشاط يولد أيضا النفايات السائلة والصلبة، والتي أصبحت مشكلة للعديد من البلدان التي تفتقر على القدرة لمعالجتها. وبغض النظر على تلوث المياه العذبة بمياه الصرف الصحي، فالنشاط السياحي يؤدي أيضا إلى تلوث الأرض، والتلوث الناتج عن الضوضاء التي تحدثها وسائل النقل، وتلوث المناطق الساحلية والشواطىء الناجمة عن الفنادق والسفن، وتشير التقديرات إلى أن السفن السياحية في بحر الكاريبي وحدها تنتج 7000 طن من النفايات، كما أن إستهلاك الطاقة في الفنادق المستخدمة في تكييف الهواء والوقود المستخدم في العمليات المرتبطة بالنشاط السياحي كالنقل، التدفئة، الطهي... والتي تساهم بشكل كبير في تلوث الهواء للعديد من البلدان المضيفة.[1]

3- **الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية:** إن تطوير السياحة والبنى التحتية ذات الصلة بهذا النشاط، غالبا مايسبب تدهور التربة، مثل تآكل التربة والكثبان الرملية وتدهور المناظر الطبيعية بسبب التوسع العمراني.

إن مصادر المياه العذبة محدودة في بعض المناطق، ويتم إستغلالها في صناعة سياحية بالإضافة إلى سلوك السائح غير العقلاني، فحسب التقديرات تبين أن السائح يستعمل مرتين المياه أكثر من المقيم، بالإضافة إلى بعض إحتياجات الأنشطة الترفيهية مثل حمامات السباحة وملاعب الغولف، فإذا كانت السياحة تؤدي إلى ندرة المياه فهي كذلك تؤدي إلى الإفراط في إستغلال الموارد المحلية مثل: الطاقة، الغذاء والمواد الأولية.[2]

المطلب الرابع: أساليب تعظيم الآثار الإيجابية والحد من الآثار السلبية للنشاط السياحي

ليس هناك شيء مجاني، وطالما أن النشاط السياحي يتغدى من البيئة، والتي تتمثل في عوامل الجذب المختلفة الطبيعية والبشرية، فإن المحافظة على البيئة السياحية بنسبة مئة بالمئة يتعين وقف إستغلال الموارد السياحية، أي التوقيف التام للسياحة وهو أمر غير ممكن لأن ذلك يتعين علينا إتباع مبدأ الحيطة الهادف إلى تحقيق سياحة متوازنة تعمها الآثار الإيجابية، من خلال الرقابة والتوجيه والفعالية إستخدام الموارد المختلفة والإلتزام بجملة من التوصيات التي جاءت بها المنظمة العالمية للسياحة ومن أهمها:[3]

[1] - نبيهة بوسقيعة، السياحة الإيكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة قسنطينة، 2006م، ص ص: 21-23.

[2] - حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكر، ص ص: 42-43.

[3] - عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 42-43.

1- **مشاركة المجتمع في تخطيط التنمية السياحية:** يجب أن تكون مشاركة المجتمع في خطة التنمية السياحية مشاركة إيجابية، لا تقتصر على مجرد التعليق على الخطة، بل يجب أن تصل إلى تغيير وإضافة كل ماهو جديد إلى الخطة، مما يساعد على تعظيم الآثار الإيجابية للنشاط السياحي والحد من الآثار السلبية.

2- **نشر الوعي السياحي:** يتأتى الوعي السياحي لدى مواطني المقصد السياحي، من خلال إيمانهم المطلق بأهمية السياحة ودورها الإقتصادي والإجتماعي، وآثارها الإيجابية التي تعود عليهم ومن هنا يأتي على عاتق كل القائمين والفاعلين في النشاط السياحي، مسؤولية نشر الوعي بين المواطنين، حتى نتمكن من تحسين الصورة المعنوية للسياحة، في كافة القطاعات ونتمكن من تعميم الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية.

3- **تنمية الموارد البشرية:** يعد نقص الموارد البشرية المؤهلة لإدارة الأنشطة السياحية، من أهم العقبات التي تقف أمام تقدم صناعة السياحة، وتزيد من الآثار السلبية داخل المقصد السياحي، لذلك فإن المطلوب هو الإرتقاء بمستوى العمالة السياحية، من خلال توفير وسائل التكوين والتدريب، والإستمرار في التقدم وفق متطلبات العصر.[1]

4- **التوزيع المكاني للنشاط السياحي:** كلما إتسع النشاط السياحي وإمتد إلى كافة مناطق الدولة وبصفة خاصة المناطق النائية البعيدة عن العمران، كلما إنحصرت الآثار السلبية وتعاظمت الآثار الإيجابية لدى يجب على حكومة الدول السياحية مسؤولية توفير الحوافز لتشجيع الإستثمار السياحي، في المناطق النائية والبعيدة مما يزيد في فرص التوازن الإقليمي في الدولة.[2]

5- **الحرص على استخدام كل ماهو محلي:** أي الإعتماد على القدرات الذاتية، من رأس مال وخبرات وعمالة كلما أمكن في بناء التنمية السياحية.

6- **الأخذ بمفهوم السياحة المتواصلة (المستدامة):** الهادفة إلى إيجاد توازن بين حجم السياح من جهة، والموارد السياحية من جهة أخرى، أي أنها علاقة بين الحاضر والمستقبل.[3]

[1] - المرجع السابق، ص43.
[2] - المرجع نفسه، ص43.
[3] - المرجع نفسه، ص43.

خلاصة الفصل:

أصبحت السياحة اليوم من أهم الصناعات التي يجب الإهتمام بها، لما لها من أهمية كبيرة في دعم عملية التنمية المحلية المستدامة، فقد أدركة معظم الدول أهمية السفر والسياحة، لأنها تشكل أحد الموارد الإقتصادية المهمة التي تعين الدولة في إقتصادياتها، وبالتالي أصبحت تعمل على تنظيم زيارة الأجانب، وتقديم كافة الإمكانيات لخدمتهم، وإنتقالهم ومتعتهم للإستفادة المادية من وراء زيارتهم، حيث تستطيع السياحة أن تشكل قطاعا إقتصاديا يساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتساهم في تمويل الإقتصاد الوطني، وخلق مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة، وكذا تشجيع الإستهلاك والإنفاق، وتنشيط كل القطاعات المرتبطة بها.

ومن خلال هذا الفصل تناولنا مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة والسائح، أنواع السياحة، خصائصها، دوافعها، بالإضافة إلى آثار السياحة على الجانب الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي.

وسنتطرق في الفصل الثالث إلى المقومات السياحية لولاية ميلة إضافة إلى دور السياحة في التنمية المحلية المستدامة في منطقة بني هارون.

الفصل الثالث

دراسة حالة منطقة التوسع السياحي سد بني هارون

تمهيد:

لقد أصبحت السياحة في السنوات الأخيرة واحدة من النشاطات الإقتصادية التي توليها الدولة عناية كبرى، على إعتبار أن الترفيه بكل أشكاله أصبح مطلبا عالميا، وبما أن الجزائر تستحوذ على جزء هام من التراث التاريخي والثقافي، مدعوة للإهتمام بقطاع السياحة للوصول به إلى المكانة العالمية المستحقة، وولاية ميلة من ولايات الجزائر التي تتمتع بمؤهلات سياحية ضخمة، مما يجعلها قبلة سياحية للعديد، لاكن يتطلب استغلالها و المحافظة عليها و الإعتناء بها، من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة.

فمن خلال هذا الفصل سنحاول توضيح المقومات السياحية لولاية، المقومات الطبيعية والإنشائية، المقومات التاريخية والأثرية، المقومات الدينية والثقافية، والوضعية الحالية لقطاع السياحة في ولاية ميلة، بالإضافة إلى دور السياحة في التنمية المحلية المستدامة في منطقة بني هارون، الدراسة الطبيعية للمنطقة، المميزات السياحية لمنطقة بني هارون، الآفاق المستقبلية لقطاع السياحة بولاية ميلة، تهيئة منطقة بني هارون.

ومن أجل الإلمام أكثر بمختلف جوانب الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: المقومات السياحية بولاية ميلة.

المبحث الثاني: دور السياحة في التنمية المحلية المستدامة في منطقة بني هارون.

المبحـــث الأول:

المقومـــــــات السياحيـــــــة في ولايـــة ميلـــــة

تعد المقومات السياحية أساس النشاط السياحي سواء كانت طبيعية، تاريخية، أثرية، ثقافية، صناعات تقليدية أو إنشائية فبدونها لاوجود للنشاط السياحي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على مختلف المقومات السياحية التي تتوفر عليها ولاية ميلة.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والإنشائية لولاية ميلة

تتميز ولاية ميلة بعدة مقومات منها:[1]

أولا: المقومات الطبيعية

تقع ولاية ميلة في الشمال الشرقي للجزائر، حيث تبعد مقر الولاية بمسافة 50 كلم عن ولاية قسنطينة و100كلم عن ولاية جيجل و450كلم عن الجزائر العاصمة.

وبالنسبة للموقع الإداري يحد ولاية ميلة شمالا ولاية جيجل ومن الشمال الشرقي ولاية سكيكدة، شرقا ولاية قسنطينة ومن الجنوب الشرقي ولاية أم البواقي، غربا ولاية سطيف ومن الجنوب ولاية باتنة.

فالولاية تتربع على مساحة قدرها 384.045 كلم أي بنسبة 0.14% من المساحة الإجمالية للبلاد، حيث بلغ عدد سكانها سنة 2016 م 881388 نسمة وهي مقسمة إداريا الى ثلاثة عشر دائرة واثني وثلاثون بلدية.

تنحصر ولاية ميلة بين سلسلتين تضارسيتين كبرتين، هما السلسلة التلية في الشمال والسهول العليا في الجنوب، لذلك فهي تعرف تنوعا في وحداتها التضاريسية، والتي يمكن أن نصنفها إلى ثلاث مناطق تضاريسية كبرى وهي:

-المنطقة الجبلية الشمالية، منطقة الأحواض والتلال، منطقة السهول العليا.

إن المناخ بشروطه الحيوية له تأثير كبير على الحركة السياحية، فعادة المناطق التي تكون فيها العوامل المناخية ضعيفة تقف عائقا امام قدوم السياح، فالسائح دوما يبحث عن ظروف مناخية معتدلة.

وفي ولاية ميلة المناخ يمكن التنبؤ به، ففي الشتاء يكون ممطر وفي الصيف يكون حار والأمطار قليلة وفي الربيع والخريف الجو يكون معتدل لاكن هذا لايؤثر على قدوم السياح إلى الولاية.

[1] - تقرير مديرية الغابات لولاية ميلة.

1- <u>المواقع الطبيعية:</u>

تتميز ولاية ميلة بعدد من المواقع الطبيعية منها:[1]

1-1- **<u>موقع بني هارون</u>:** وسنتطرق إليه في المبحث الثاني بالتفصيل.

1-2- **<u>موقع مارشو</u>**: يقع ببلدية ميلة ويحيط به العديد من البساتين، مغروس على سفوح التلال ما زادها جمالا، تتخللها العديد من ينابيع المياه العذبة الباردة صيفا والدافئة شتاء، مما يجعل منها مصدر لجذب السياح والزائرين خلال موسم الحر، كما تدعمه منطقة التوسع السياحي والتي تحتل مساحة 71،39 هكتار مبرمجة لإقامة مشاريع والدراسة لم تنطلق بعد.

1-3- **<u>موقع تسدان</u>:** منطقة تسدان تتميز بمناظر طبيعية تضاريسية ومواقع جميلة ومتنوعة، يكتشف الزائر لهذا الموقع سلسلة جبلية غابية وسهول و تلال والعديد من المسطحات المائية والمروج، كل هذا في طبيعة ساحرة عذراء، أصيلة تكسو قممها العالية الثلوج شتاء، وهي مدعمة بمحطة مناخية مساحتها 40هكتار، انتهت مرحلة دراستها وفي إنتظار الغلاف المالي في جوان 2017م.

2- **<u>الغابات</u>:** يعتبر الغطاء النباتي دو أهمية كبيرة بالنسبة لجميع المجالات خاصة السياحية منها، وولاية ميلة من بين ولايلت الوطن التي تزخر بغطاء نباتي كثيف، حيث تقدر المساحة الغابية بولاية 37988 هكتار أي ما يعادل 9.8% من المساحة الإجمالية للولاية، هذا مايجعل منها قبلة سياحية للراحة والاستجمام و لهواة التخييم في الغابات.

2-1- **<u>أصناف الغابات:</u>** تحتوي ولاية ميلة على الغابات الطبيعية وأخرى إصطناعية وهي موضحة كما يلي:

<u>2-1-1- الغابات الطبيعية</u>: تتمركز معظمها في المنطقة الشمالية من الولاية، ومن أهمها غابة بوعشرة عن بعد 06 كلم من الشيقارة، ويهيمن هذا المنظر الرائع على سد بني هارون وتحتوي على أشجار الصنوبر، السرو... وغابة تسدان تظم أشجار الفلين والزان وأفار... وكذلك غابة تدرار بالقرارم قوقة، غابة باينان، غابة تسالة...

2-1-2 <u>الغابات الإصطناعية:</u> تتمركز معظمها في المنطقة الجنوبية للولاية، وهي المنجزة عن طريق التشجير وأهم أشجارها الصنوبر الحلبي، الكاليتوس، الدردار .....

3- **<u>الثروة الحيوانية</u>:** تعيش بغابات الولاية أصناف عديدة من الحيوانات منها الأرنب، الضربان...، الطيور الحجل، السمان...، التي جعلت منها منطقة مناسبة لرياضة الصيد السياحي في الجبال والغابات.

[1] - المرجع السابق.

4- **المنابع الحموية:**

يمكن اعتبار ولاية ميلة عاصمة لسياحة الحموية، لأنها تحتوي على عدد معتبر من الحمامات، وهي منتشرة عبر كامل تراب الولاية، حيث يقصدها 600 شخص يوميا، إلا أنها مازالت مستغلة بطريقة تقليدية، وكذلك إفتقارها لمرافق الإيواء والإطعام واليد العاملة المؤهلة، ومن بين الحمامات الموجودة بها حمام التلاغمة، حمام بني قشة، حمام ولاد بوحامة... والتي ستصبح قطبا سياحيا هاما رغم قلة التجهيزات العصرية بهاوالجدول التالي يبين ذلك:[1]

الجدول رقم 02: الحمامات المتواجدة بولاية ميلة

اسم الحمام	الموقع	الحرارة
حمام صفصاف	تلاغمة	45°
حمام ولاد جلي	تلاغمة	49°
حمام تلاغمة	تلاغمة	52°
حمام الاخوة شاوش	تلاغمة	51°
حمام ولاد عيسى	تلاغمة	47°
حمام ولاد بوحامة	ميلة	47°
حمام بني هارون	حمالة	42°
حمام ولاد عاشور	عياضي برباس	39°
حمام بني قشة	بني قشة	75°
حمام التوأمة	عين لملوك	47°
حمام الشفاء	واد العثمانية	57°
حمام منان	تلاغمة	44°
حمام الاخوة مناصر	تلاغمة	58°

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016.

تحتوي ولاية ميلة على 13 حمام 07منها في بلدية التلاغمة، و06 حمامات المتبقية موزع على بلديات مختلفة منها بلدية ميلة، بلدية حمالة، بلدية واد العثمانية، بلدية عين لملوك، بلدية بني قشة و بلدية عياضي برباس.

[1] - تقرير مديرية السياحة لولاية ميلة.

ثانيا: المؤهلات الإنشائية.

تتميز ولاية ميلة بعدد من المؤهلات الإنشائية منها:

1- دراسة الشبكات:

تلعب الشبكات دورا كبيرا في تفعيل حركية المجال، وتسهيل عملية تنقل الأشخاص، وفك العزلة على المناطق النائية، والمدن التي تتوفر على الهياكل القاعدية، تعد من المدن المتطورة التي تخلق مجالات جذب وتدفقات وتبادلات إقليمية، وهذه الشبكات على أنواعها متمثلة في:

1-1- شبكة المواصلات:

تمتد شبكة الطرقات في ولاية ميلة على مسافة إجمالية تبلغ 2.323.759 كلم، منها 2,3% كطرق سريعة 14.5% كطرقات وطنية، 12,6% كطرقات ولائية، 70,6% من الطرقات البلدية وتعتبر 12,9% من الطول الإجمالي لهذه الشبكة كطرقات ترابية، أما الطرقات التي تعرف تدهورا، فتمثل 22,8% من طول هذه الشبكة.[1]

تتوفر ولاية ميلة على شبكة طرق كثيفة ومتنوعة، توفر جو ملائم ومريح لتنقل السواح في مختلف مناطق الولاية وزيارتها وإكتشافها.

1-2- شبكة النقل:

فيما يخص نقل المسافرين نجد أن عدد المتعاملين الخواص 2,370، أما فيما يخص عدد المركبات 2,400، سعة استعابها 54,999، موزعة مابين البلديات والولايات والنقل الحضري والريفي.

أما فيما يخص نقل السلع نجد عدد المتعاملين 10,888، عدد المركبات 17,045، عدد الأطنان المحمولة 144,376 مجموعة بين العوام والخواص.[2]

عدد المحطات الحضرية بولاية ميلة هو12 محطة.

كل هذا يساهم في تسهيل حركة النقل والتنقل في كل أنحاء الولاية.

1-3- **شبكة الإتصالات:**

تعتبر شبكة الإتصالات أحد مظاهر التنمية لأي منطقة، ومن أهم العوامل التي تساهم في إزدهار قطاع السياحة، حيث تلعب دورا كبيرا في التعريف بالمنطقة وإختصار المسافات، وتسهيل عملية التواصل للمتعاملين أو السياح.

تتوفر ولاية ميلة على 70 مركز بريدي في المركز الأول بلدية شلغوم العيد ثم تليها بلدية ميلة ثم واد العثمانية ثم التلاغمة ....

[1] - مخطط التهيئة الإقليمية لولاية ميلة.
[2] - تقرير مديرية النقل لولاية ميلة.

أما فيما يخص التغطية بالهاتف الثابث 83% والهتف اللاسلكي 53%، أما الهاتف النقال فلا توجد احصائيات دقيقة غير أن الشبكة تغطي أغلب مناطق الولاية، أما فيما يخص الإنترنيت فنسبتها في ولاية ميلة 85%.[1]

يعني أن ولاية ميلة تتمتع بشبكة إتصالات متطورة، هذا مايساعد السواح عند قدومهم بستخدام مثلا الخريطة الإلكترونية في توجيههم للإنتقال من منطقة إلى أخرى بسهولة .

1-4- شبكات الطاقة:

تعتبر شبكة الطاقة عنصرا هاما وفعالا في الإقتصاد الوطني، وذلك لإرتباطها بمختلف المؤسسات الإقتصادية .

عدد الزبائن الموصولين بالكهرباء 189350 بنسبة تقدر ب 98،67%، فهي موزعة على كامل بلدياتها، عدد الزبائن الموصولين بالغاز الطبيعي 118970 بنسبة تقدر ب62،83%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع نسبة الوصل بالكهرباء، وهذا راجع لتكلفته المرتفعة و طبيعة تضاريس الولاية.

ومن خلال هذه الأرقام نستنتج أن ولاية ميلة مزودة بشبكات الكهرباء والغاز في معظم مراكزها الحضارية، هذا ما يساعد عملية التنمية المحلية بها، مع ترشيد إستهلاكها من قبل المقيمين والسواح القادمين للولاية من أجل تنمية محلية مستدامة.[2]

1-5- شبكة المياه الصالحة لشرب والصرف الصحي:

1-5-1- شبكة المياه الصالحة لشرب:

تتوفر ولاية ميلة على ثروة مائية هائلة، لإحتوائها على أكبر سد في الجزائر سد بني هارون، وعدة منابع مائية مختلفة صالحة لمياه الشرب، حيث أصبحت اليوم تعرف بعاصمة المياه، لذلك هذه الشبكة تتوفر في كل بلديات ولاية ميلة وعدد الموصولين بها يقدر بنسبة 87%.

هذا ما يساعد عملية التنمية المحلية بها، مع ترشيد إستهلاكها من قبل المقيمين والسواح القادمين للولاية من أجل تنمية محلية مستدامة.

1-5-2- شبكة الصرف الصحي:

تتوفر ولاية ميلة حاليا على شبكة الصرف الصحي، الشبكة متمركزة أغلبها في المراكز الحضرية وبشكل أقل في المراكز نصف حضرية، تبلغ نسبة الربط 81،20% فهي موزعة على كامل بلديات الولاية.

حيث توجه هذه المياه القذرة إلى المحطتين للتصفية، المتواجدتين ببلدية سيدي مروان وواد العثمانية، ومياه هاتان المحطتين تتحول إلى سد بني هارون وسد قروز، وقد أصبحت هذه الشبكة من

[1] - تقرير مديرية إتصالات الجزائر لولاية ميلة.
[2] - تقرير مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية لولاية ميلة.

الضروريات للحفاظ على صحة المواطنين وعلى الزائر للولاية، وأيضا على حواف سد بني هارون لحمايته من التلوث.[1]

2- السدود:

2-1- **سد بني هارون:** وسنتطرق له بالتفصيل في المبحث الثاني.

2-2- **سد واد العثمانية:** هو جزء من مركب بني هارون.

3- الهياكل السياحية:

إن النهوض بالقطاع السياحي في أي منطقة كانت، لا يتوقف على وجود مؤهلات سياحية فحسب، بل يقوم على مدى توفر الهياكل السياحية التي تلعب دورا هاما في جلب السياح وحثهم على البقاء أطول مدة والعودة مرة أخرى، بفضل ما تقدمه من خدمات تضمن راحة ورفاهية السياح من إيواء، إطعام، ترفيه وتلبية حاجيات، هذا ما يمكنها من جلب السياح وتنشيط القطاع السياحي.

3-1- **الفنادق:**

تحتوي ولاية ميلة على عدد من الفنادق والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 03: الفنادق المستغلة بولاية ميلة

الرقم	التعيين	قدرة الأيواء		المستخدمون	
		عدد الغرف	عدد الأسرة	مؤقتين	الدائمين
01	فندق السلام(بلدية ميلة)	38	65	02	05
02	فندق الرمال(بلدية شلغوم العيد)	40	64	05	14
03	فندق سيدي بوزيد(بلدية شلغوم العيد)	10	20	01	02
04	فندق المبروك(بلدية تاجنانت)	11	43	01	02
05	فندق السفير(بلدية شلغوم العيد) (مغلق مؤقتا)	10	20	00	05
06	فندق الآغا (بلدية فرجيوة)	32	64	07	12
07	نزل تافرنت(بلدية تاجنانت)	17	34	06	08
المجموع		158	310	22	48
				70	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016م.

[1] - تقرير الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات لسد بني هارون.

رغم إتساع مجال ولاية ميلة إلا أنها تحتوي على 07 فنادق، فندق السلام ببلدية ميلة، ثلاث فنادق في بلدية شلغوم العيد واحد منها مغلق مؤقتا وهو فندق السفير، فندقين في بلدية تاجنانت، وفندق في بلدية فرجيوة، بطاقة إستعاب 310 سرير وعدد مستخدمين 70 مقسم بين 22 مؤقتين و48 دائمين.

3-2- **هياكل الإطعام:**

إن هياكل الإطعام تلعب دورا هاما في خدمة السائح، فهي تعتبر العامل الأساسي للتعريف بتقاليد المنطقة وأطباقها المتنوعة، وولاية ميلة تحتوي على العديد من المطاعم " مطاعم الأكل الكامل، ومطاعم الأكل السريع"، تنتشر في مختلف بلديات الولاية، لاكنها لا ترقى إلى مستوى المطاعم السياحية بمعنى الكلمة إلا منطقة بني هارون المشهورة بشوائها.[1]

3-3- الوكالات السياحية:

تلعب الوكالات السياحية دورا هاما في تنشيط الحركة السياحية، إذ تعمل على التعريف بالمؤهلات والهياكل السياحية التي تتمتع بها الولاية لجلب السياح، كما تقدم لهم الخدمات اللازمة لراحتهم كحجز الغرف في الفنادق، تذاكر السفر، كراء السيارات السياحية.

[1] - تقرير مديرية السياحة لولاية ميلة.

الجدول رقم04: الوكالات السياحية بولاية ميلة

الرقم	اسم الوكالـة	الصنف	عدد المستخدمين		المجموع	السياحة الداخلية	السياحة الخارجية	السياحة المستقبلة
			دائمين	مؤقتين				
01	وكالة دحماني للسياحة والسفر	ب	01	02_	00_	559_	00_	559_
02	وكالة الملجأ للسياحة	ب	_/	10_	00_	46_	25_	71_
03	فرع وكالة مجموعة خادري للسياحة	ب	_/	02_	00_	20_	310_	330_
04	وكالة سيفاتي للسياحة والسفر	ب	01_	04_	00_	823_	00_	823_
05	وكالة مديحة للسياحة والسفر	ب	02	06_	10_	978_	06_	994_
06	وكالة يرجانة	ب	_/	01_	00_	99_	18_	117_
07	وكالة زاوي للسياحة والسفر	ب	_/	02_	00_	70_	00_	70_
08	فرع وكالة مديحة للسياحة والسفر	ب	_/	03_	00_	187_	47_	234_
09	وكالـة فرحات تور	ب	_/	04_	00_	270_	00_	270_
10	وكالة تاجنانت	ب	_/	02_	00_	07_	36_	43_
11	وكالة روابي الجزائر	ب	_/	02_	00_	00_	00_	00_
12	وكالة الفيروزية للسياحة و السفر	ب	_/	02_	00_	36_	00_	36_
13	وكالة بونقير	ب	_/	03	100	100	50	250
14	وكالة ماضي ترافل	ب	_/	01	00	18	00	18
15	وكالة بني هارون	ب	_/	01	في بداية النشاط			
16	وكالة أنوار الرحمة	ب	_/	02				
17	وكالة بوحجر	ب	_/	04				
المجموع العام			42	04	2697	283	2301	113
			46					

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016.

هناك 17 وكالة سياحية بولاية ميلة عدد المستخدمين فيها 46 منهم 42 دائمين و4 مؤقتين،يستقبلون 283 سياحة داخلية 2301 سياحة خارجية، كل من وكالة بني هارون، وكالة أنوار الرحمة ووكالة بوحجر في بداية النشاط، تتجلى مهام هذه الوكالات في تنظيم رحلات سياحية داخل وخارج الوطن وأغلبها خارجية، حجز تذاكر للسفر سواء البري أو البحري أو الجوي على الخطوط الداخلية والخارجية، الحصول على تأشيرات ، تنظيم رحلات الحج والعمرة على البقاع المقدسة، ومن هنا يتضح لنا أن دور الوكالات السياحية يختزل في بيع التذاكر وتصدير السياح، ونقص محاولات جلبهم عن طريق الإشهار بما تملكه الولاية من مؤهلات سياحية.

المطلب الثاني: المقومات التاريخية والأثرية

تتميز ولاية ميلة بعدد من المقومات التاريخية والأثرية منها:

أولا: المقومات التاريخية

هي من المدن العريقة في الشرق الجزائري، و التي لم يتغير موضعها بتغير الديانات والعناصر الطبيعية والحضارات، التي مرت بها فقد كانت مثل غيرها من المدن المجاورة لمدينة سيرتا، حيث تدور في فلكها و تعتبر في نفس الوقت الخط الأمامي و العميق و الإستراتيجي لها. حيث برزت ميلة في العهد النوميدي كإحدى أهم المدن التابعة لماسينيسا، أما في القرن الثالث ميلادي فقد ظهر إسم ميلاف لأول مرة في كتابات القديس سيبيريان، أثناء المجمع الكنسي الذي عقد بقرطاج في سنة 256 م، و في سنة 360 م اشتهرت المدينة من خلال الصراع بين القديس أوبتا والقديس أوغسطين ضد القديس دوناتوس أو المذهب الدوناتي المناهض للكنيسة الكاثوليكية.أما عن التسمية فقد عرفت مدينة ميلة في القديم بعدة أسماء، و قد ورد ذكرها من الناقشات الأثرية بعدة تسميات، أما عن أصل التسمية فقد اختلفت الآراء والتأويلات بشأنها، ولكن إتفق بعض الباحثين غلى أن أصلها أمزيغي .[1]

1- **ميلاف (MILEV)** : وهي كلمة بونيقية تتكون من جزأين: MIL ألف الينبوع أو الماء، (EV) وهذه الكلمة تعني الألف ساقية أو الأرض المسقية.
2- **ميلو(MILO)**: تعني الظل في اللغة الأمزيغية.
3- **ميديوس (MEDIUS)** : تعني المنطقة الوسطى، وهي مشتقة من موقعها الجغرافي، حيث تتوسط أهم المدن القديمة (سيرتا، روسيكادا، أجيجيلي، ستيفيس).
4- **ميلاح (MILAH)** : أطلق عليها هذا الاسم من طرف العرب الفاتحين وهو تحريف للاسم الروماني ميلاف MILEV أو تعريبا له، وذلك لتسهيل نطقها.

[1] - تقرير دار الثقافة لولاية ميلة.

5- **ميلة (MILA):** أطلق عليها في فترة الاستعمار الفرنسي اختصارا لنطقها ويعني التفاحة.

ثانيا:المقومات الأثرية.

تتمثل المقومات الأثرية في ولاية ميلة فيما يلي:[1]

1- ميلاف (ميلة القديمة):

1-1- ميلاف أو ميلة القديمة من روافد نهر السياحة في الجزائر، حث يوجد متحف مفتوح يحمل بصمات تاريخية متعاقبة بين طياتها تراث ثقافي معماري، صنفت المدينة القديمة كموقع أثري في 1999/11/03م، المدينة تتربع على 7،20 هكتار.

ومن بين أطلال ميلاف نجد: السور البيزنطي، الأبواب، عين البلد، تمثال ميلو.

1-2- **السور البزنطي:** كانت المدينة القديمة محصنة بصور يبلغ طوله 1200م، أنشأ في القرن السادس ميلادي من طرف القائد سولوم.

1-3- **الأبواب:** باب الرحبة (باب الجامع)، باب الحديد، باب البلد، باب الريوس.

1-4- **عين البلد:** تسمية أطلقها عليها سكان المنطقة لكونها تقع وسط المدينة، يرجع تاريخ بنائها إلى القرن الثاني ميلادي هي عين ذات طابع معماري روماني، مصدر مياهها هو جبل مارشو .

1-5- **تمثال ميلو:** يمثل التمثال بشخصية إمراة جالسة في عرشها الملكي، ويتوسط ساحة الثكنة القديمة لميلة العتيقة من المعالم والشواهد التاريخية، التي تبرز إسهام المنطقة في تاريخ الإنسانية، وكلمة الملو هي كلمة بربرية تعني الظل ويعتبر هذا المعلم أكبر تمثال أثري في العالم، يعثر عليه وهو مصنوع من الرخام الأبيض، في شكل كتلة واحدة.

2- **قصر الآغا:** يقع قصر الآغا أو جنان الحاكم في مركز مدينة فرجيوة التابعة لولاية ميلة، يرجع بناؤه إلى العهد التركي سنة 1834، بناه الحاج أحمد بوعكاز قائد منطقة فج أمزالة سنة 1834، الذي كان تابعا لبايلك الشرق في عهد أحمد باي.

و أثناء الإستعمار الفرنسي أصبح القصر مقرا للحاكم العام لفج أمزالة، و قد عرف القصر ترميمات كبيرة سنة 1929، صنف ضمن التراث الوطني سنة 1998 .

3- **فندق فرجون:** فندق يرجع إلى عصر الولاة، يجهل تاريخ بناء الفندق و مؤسسه، إلا أن فترة بنائه قديمة، إذ يذكر في كتاب إفتتاح الدعوة للقاضي النعمان أن أبو عبيد الله الشيعي قد نزل به، عندما قصد عين الحامية للتداوي بمائها ، سمي بهذا الإسم نسبة إلى مؤسسه فرجون وهو من مدينة ميلة.

4- **السجن الأحمر:** يقع وسط بلدية فرجيوة، سمي بهذا الإسم نسبة إلى لون جدرانه، التي طليت باللون الأحمر، وذلك لإمتصاص لون الدم الذي يتطاير عند تعديب المجاهدين.

[1] - المرجع السابق.

إلى آخره من المعالم الأثرية التي تزخر بها ولاية ميلة والتي تكون سبب في إستقطاب السياح للولاية (السياحة الثقافية).

المطلب الثالث: المقومات الدينية والثقافية

تتميز ولاية ميلة بعدد من المقومات الدينية والثقافية منها:

أولا: المقومات الدينية

تزخر ولاية ميلة بمعالم إسلامية متميزة إذ تضم مجموعة من المساجد والزوايا والأضرحة التي مازالت قائمة إلى حد اليوم وهي:[1]

1- **المساجد:** تنتشر في ولاية ميلة عدة مساجد قديمة النشأة، ومن بينها نذكر:

1-1- **مسجد سيدي غانم:** نسبة إلى ولي صالح، يقع المسجد داخل السور البيزنطي، يعد أول مسجد في الجزائر، يعود تاريخ تأسيسه الى سنة 680م، من طرف أبو المهاجر دينار على أنقاض بناية رومانية.

1-2- **المسجد العتيق:** نسبة إلى أقدميته، يقع وسط المدينة القديمة، يجهل مؤسسه.

1-3- **مسجد مبارك الميلي:** يعود تاريخ تأسيسه الى سنة 1935م، بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين بأربع سنوات، ومنذ سنة 1941م أصبح يستقبل المصلين، يحمل المسجد إسم مؤسسه والذي كان إماما ومدرسا ومعلما.

2- **الزوايا:** لعبة دورا في نشر تعاليم ديننا الحنيف وهي:[2]

الزاوية الحملاوية: ببلدية شلغوم العيد أكبر الزوايا التاريخية في الجزائر، **الزاوية الرحمانية:** تقع في الجهة الجنوبية الشرقية لولاية ميلة، **الزاوية المعمرة:** تقع في بلدية تاجنانت، **الزاوية الحنصالية:** تقع وسط المدينة في الجهة الشمالية الشرقية، **الزاوية الملارية:** توجد بدائرة تسدان.

3- **الأضرحة:** معظمها تعود إلى الفترة العثمانية وهي:[3]

3-1- **ضريح ثلاث صيودة:** يقع ضريح ثلاث صيودة في الجهة الجنوبية لمدينة ميلة القديمة، مقابل باب قسنطينة (باب الحديد)، غير بعيد عن الزاوية الرحمانية، نصل إليه بسلك الشارع الجنوبي من مسجد أبو المهاجر دينار.

3-2- **ضريح سيدي سعدون:** يقع في الجهة الشمالية للمدينة القديمة.

3-3- **ضريح سيدي عزوز:** يوجد في الجهة الشرقية للمدينة القديمة.

[1] - المرجع السابق.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه.

3-4- **ضريح الرحمانية:** هو عبارة عن غرفة ملحقة من ملحقات الزاوية الرحمانية.

ثانيا:المقومات الثقافية

تتمثل فيما يلي:[1]

1- **العادات والتقاليد:**

تشتهر ولاية ميلة بمجموعة من العادات والتقاليد منها: التويزة، النشرة، بوغنجة .

2- **الصناعات التقليدية:**

تشتهر ولاية ميلة بالصناعة التقليدية، وهذا راجع لطبيعتها مثل الأواني الفخارية، الأواني النحاسية، الألبسة التقليدية ...الخ.

من خلال المؤهلات التاريخية ، الأثرية، الدينية والثقافية التي تزخر بها ولاية ميلة والتي تجعل منها قبلة سياحية للمهتمين بإكتشاف حضارات وثقافات الأمم(سياحة دينية، سياحة إستكشافية).

المطلب الرابع: الوضعية الحالية لقطاع السياحة في ولاية ميلة.

تتمثل الوضعية الحالية للقطاع السياحي بولاية ميلة كما يلي:

أولا: الهياكل السياحية

وتتمثل في هياكل الإستقبال والإطعام ومرافق الترفيه.

1- هياكل الإستقبال:

تتمثل هياكل الإستقبال السياحي العنصر الأساسي في التنمية السياحية، وتقتصر في ولاية ميلة على الفنادق، وعددها 07 فنادق بطاق إستعاب 310 سرير، وهو عدد ضعيف إذ قورنت بالمدن السياحية مثل: جيجل.

فولاية ميلة تعاني نقص فادح في الفنادق، وكل ماهو موجود في الولاية من فنادق غير مصنفة لا ترقى إلى متطلبات السياح، وتفتقد إلى أدنى شروط الجذب السياحي وهي تابعة للقطاع الخاص.

كما أن نوعية الفنادق ليست في الطموحات ولاية لها إمكانيات سياحية كبيرة، فالولاية بحاجة إلى فنادق بمستوى عالي، وهذا لتطوير نوعية الخدمة بها وطاقة الإستقبال.

تم تصنيف" فندق المبروك" كهيكل معد للفندقة و ذلك طبقا للقرار المؤرخ في 10 سبتمبر 2009 ، الذي يحدد شروط و كيفيات و مقاييس استغلال الهياكل الأخرى المعدة للفندقة، و قد تحصل على رخصة الاستغلال بتاريخ:2016/02/23. [1]

[1] - تقرير غرفة الصناعات التقليدية لولاية ميلة.

أما الفنادق المستغلة قديما أي قبل سنة 1999 فهي لم تصنف للأسباب التالية:

- **فندق السلام:** عدم حصوله على "شهادة مطابقة البنايات" لوجود أشغال توسيع داخل الفندق.
- **فندق الرمـــال:** عدم حصوله على "شهادة مطابقة البنايات" وشهادة " المطابقة لمقاييس الأمن " و ذلك لوجود أشغال ترميم داخل الفندق.
- **نزل سيدي بوزيد:** عدم حصوله على "شهادة مطابقة البنايات" رغم تقديمه لطلب الحصول عليها لمدة تزيد عن 02 السنتين.
- **فندق تافرانت:** عدم حصوله على "شهادة المطابقة لمقاييس الأمن " لوجود تحفظات بالفندق.
- **فندق السفير:** عدم حصوله على "شهادة مطابقة البنايات" لوجود تحفظات مخططات التسوية في إطار القانون 08-15 .

ملاحظة:

فنـــدق الآغـــا : الكائن ببلدية فرجيوة، فقد تم إرسال ملف تصنيفه إلى الوزارة الوصية مؤخرا ، و الذي سوف يصنف بدرجة نجمتين**

2- هياكل الإطعام:

لا تتوفر الولاية على مطاعم سياحية بمعنى الكلمة، غير أنها تحتوي على مناطق للأكل السريع مشهورة بأنواع متخصصة في أكلات معينة، كمنطقة بني هارون المشهورة بشواء، التي تستقطب أعداد كبيرة من الوافدين إما عابرين أو يقصدون المنطقة خصيصا لأكل الشواء.

3- الهياكل الترفيهية:

بالنسبة لهياكل الترفيه فولاية ميلة لا تحتوي على أي فضاء للترفيه.

ثانيا: المعالم التاريخية والدينية

والمتمثل في المساجد والمعالم التاريخية التي ذكرناها آنفا، جلها يعاني من الإهمال والإتلاف المتواصل، بسبب العوامل الطبيعية وعوامل أخرى.

ثالثا: دراسة السياح الوافدين إلى ولاية ميلة

من خلال المرافق وهياكل الإستقبال المتواجدة على مستوى الولاية، يتبين نقص في السياح المتوافدين على المنطقة، ونقص في عدد الليالي المقضات بها، كما أن السياح الأجانب الذين يزورون الولاية يضطرون لمغادرتها في المساء للولايات المجاورة.

[1]- القرار المؤرخ في 10 سبتمبر 2009 يحدد شروط و كيفيات و مقاييس استغلال الهياكل الأخرى المعدة للفندقة.

الجدول رقم 05: السياح الوافدين إلى ولاية ميلة للفترة الممتدة من(2015/2006)

	2006	2008	2010	2012	2013	2014	2015
وطنيين	16966	12050	14142	10246	3224	10873	10924
أجانب	627	945	348	760	186	1000	573
المجموع	17593	12995	14490	11006	3410	11873	11497

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مديرية السياحة للولاية 2016.

الشكل رقم01: عددالسياح الوطنيين والأجانب بولاية ميلة

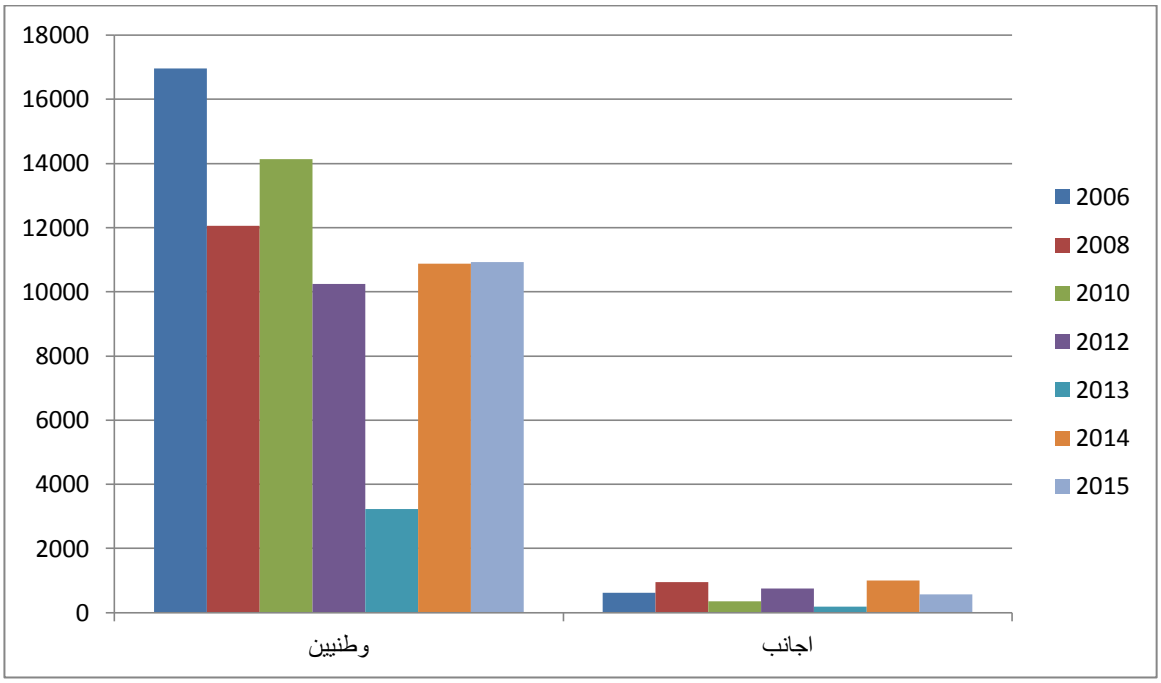

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مديرية السياحة لولاية ميلة 2016.

إذ ألقينا نظرة تحليلية حول إحصائيات السياح الوطنيين والأجانب المبنية في الجدول والأعمدة البيانية، نلاحظ أن عدد السياح في تراجع مستمر سواء وطنيين أو اجانب، فبالنسبة للسياح الوطنيين كان سنة 2006م 16966 إنخفض حتى وصل سنة 2013م إلى3224 ثم إرتفع سنة 2014 إلى 10873، أما بنسبة للسياح الأجانب كان سنة 2006م 627و إرتفع الى 945 سنة 2008م لينخفض ويصل سنة 2013م إلى 186، وهذا إنخفاض ملحوض ليرتفع سنة 2014م إلى 1000 وهذا راجع للألعاب المائية التي إستضافتها الولاية في سد بني هارون سنة 2014م، وشاركة فيها 25 دولة لأنه سنة 2015م إنخفض مجددا إلى 573 بنسبة للأجانب ، سواء بنسبة للسياح الوطنيين أو الأجانب سنة 2014م إرتفع عددهم مقارنة بسنوات الأخرى، خاصة الأجانب ومنه نستنتج الدور الكبير الذي يلعبه سد بني هارون في زيادة عدد السياح في ولاية ميلة يعني بتنشيط قطاع السياحة بالولاية.

المبحـــث الثانـــــي:

دور السياحة في التنمية المحلية المستدامة في منطقة بني هارون

ولاية ميلة تمتاز بمقومات و طاقات جد هامة، تجعل منها مجالا خصبا لترجمتها إلى إستثمارات حقيقية، أهمها سد بني هارون الذي اضفى على المنطقة مناظر خلابة ونادرة، جعلة الولاية تفكر في إستغلالها لإستقطاب مشاريع إستثمارية سياحية، وإنطلاقا من ذلك وقع إختيارنا لدراسة منطقة بني هارون وهذا لما تزخر به من مقومات طبيعية، بالإضافة إلى التنوع البيولوجي الموجود بها، ناهيك عن الحمام المعدني وبحيرة سد بني هارون.

المطلب الأول: الدراسة الطبيعية لمنطقة بني هارون

تقع منطقة بني هارون ببلدية حمالة دائرة القرارم قوقة ولاية ميلة، يحدها شمالا بلدية سيدي معروف، ولاية جيجل جنوبا، بلدية لقرارم قوقة شرقا مشتة بني هارون، وغربا بلدية شيقارة، تقدر مساحتها 1000 هكتار، وهي تابعة ملكيا للدولة وتتميز سياحيا بموقعها الإستراتيجي الهام، ووجودها على الطريق الوطني رقم 27 الرابط بين ولاية قسنطينة وولاية جيجل مرورا بميلة، إلى جانب جسر واد الذيب فوق سد بني هارون وهو تحفة معمارية في حد ذاته، ومناظرها الطبيعية الخلابة، وجبالها المرتفعة ووديانها وطبيعة صخورها، بالإضافة إلى غاباتها وقربها من أهم موانىء الجزائر ميناء جنجن بولاية جيجل، وإحتوائها على الأثار الرومانية التي لاتزال غير معروفة حتى الأن، والمتواجدة بهذه المنطقة وقربها من الموقع الأثري الروماني المعروف تيدس المتواجد بإقليم ولاية قسنطينة، وكذلك توفرها على أحد أهم المنابع الحموية بولاية ميلة وهو المنبع الحموي بني هارون.[1]

يتواجد سد بني هارون في أقصى شمال ولاية ميلة ببلدية حمالة دائرة القرارم قوقة، فيبعد عن مقر الولاية 15كلم، هذا الموقع الخلاب يحتوي على أكبر سد في الجزائر، تغطي مياهه مساحة كبيرة من الشرق الجزائري، تقدر مساحته الحوض ككل ب 6595 هكتار ومساحة السد ب 1392 هكتار،50% قرارم قوقة، 25% سيدي مروان، 10% شيقارة، 5% زغاية،5% بينان،5% آراس، نوعية السد مبني بالخرسانة المدققة، حيث يعتبر من أكبر مشاريع قطاع الري في الجزائر وأكثرها أهمية، إضافة إلى إستغلاله في المجال السياحي نظرا لإحاطته بالعديد من المواقع السياحية الرائع والمؤثرة على معنويات الزائر بصفة عفوية، تم تدشينه عام 2007م من طرف فخامة رئيس الجمهرية عبد العزيز بوتفليقة.[2]

[1] - تقرير مديرية السياحة لولاية ميلة.
[2] - تقرير مديرية الغابات لولاية ميلة.

وتكمن أهداف سد بني هارون في:[1]

- تزويد ولاية ميلة والولايات المجاورة لها (قسنطينة، أم البواقي، خنشلة، جيجل، سطيف، باتنة) بالماء الشروب، يوفر ل 6مليون نسمة.
- توفير **223 Hm3/an** تكون موجهة للسقي، حوالي 40 الف هكتار على هضاب التلاغمة، شمورة، عين توتة ولاية باتنة، وتفانة ولاية خنشلة.
- يوفر كذلك الإحتياجات الصناعية للمياه خاصة مركب بلارة في الميلية ولاية جيجل.
- كذلك يحمي الولاية من الفيضانات.

المطلب الثاني: المميزات السياحية في منطقة بني هارون

تتمثل فيمايلي:[2]

أولا: الأهمية الإقتصادية لسد بني هارون

بفعل المسطحات المائية التي تحتويها الولاية، خاصة بني هارون، الذي أضحى موردا هاما في إنتاج الأسماك (الصيد القاري)، فحسب المخطط التوجيهي لتنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء الجزائري بتاريخ 16 اكتوبر 2007م، الذي ينظم عملية الصيد والحفاظ على الثروة السمكية، حيث شهد السد منح رخص إستغلال للصيد بلغة 12 رخسة.

يوفر السد موارد رزق مباشرة وغير مباشرة في مجال الصيد القاري، وهنالك مشاريع مبرمج لإنجاز مرفأ للصيد يضمن خدمات كثيرة لصالح الصيادين، وكذا مسمكة ووحدة لإنتاج مربعات الثلج وغيره.

كل هذه المشاريع ستساهم في تنمية بلدية حمالة وولاية ميلة ككل.

[1] - تقرير الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات لسد بني هارون.
[2] - المرجع السابق.

الجدول رقم 06: إنتاج سد بني هارون من الأسماك

السنوات	الإنتاج كلغ
2008	30000
2009	130000
2010	300000
2011	675000
2012	664564
2013	634000
2014	285980
2015	47840
2016	210000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة

الشكل رقم 02: إنتاج سد بني هارون من الأسماك

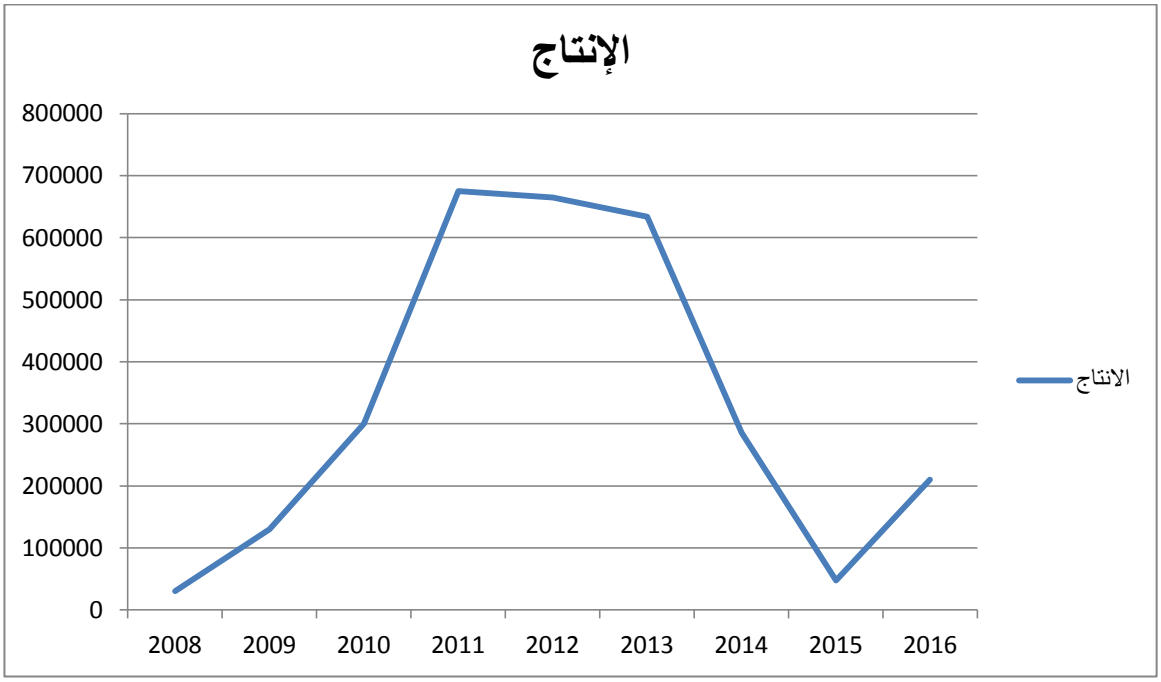

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة

من خلال الجدول رقم 14 والمنحنى البياني رقم 03نلاحظ أن إنتاج سد بني هارون من الأسماك في تزايد مستمر حيث أنتج في بدايته سنة 2008م 30000كلغ وهي أضعف طاقة إنتجية له، بلغ أقصى طاقة إنتاجية له سنة 2011م حيث قدرة ب675000كلغ ثم إنخفضت لتصل سنة 2015م 47840كلغ ثم إرتفعت سنة 2016م لتصل إلى 210000كلغ.

إضافة إلى تربية الحلزون في المناطق المجاورة للسد، بسبب المناخ الرطب المناسب، حيث يتم تصدير هذا المنتوج إلى كل من دولة تونس و إيطاليا، كل هذا يساهم في زيادة دخل الولاية من العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى تنمية محلية، مع المحافظة على هذه الثروة من أجل الإستدامة، يعني تنمية محلية مستدامة.

ثانيا: الأهمية الإجتماعية لسد بني هارون

تقاليد جديدة تنشط على ضفاف سد بني هارون، تنظيم مهرجانات وخاصة مهرجان اليوم العالمي للماء الذي يصادف 22 مارس من كل عام، خلال هذا المهرجان تنظم نشاطات كثيرة منها:[1]

- مسابقة لأحسن صيد للسمك.
- مسابقة لأحسن طبخة فيما يخص الطبخ بالسمك.
- مسابقة لأحسن رسم متعلقة بالماء.
- مسابقة لأحسن مشي على الأقدام(توجد جمعية إسمها جمعية المشي على الأقدام)، على مستوى المناطق المجاورة للسد حمالة، سيدي مروان...، هذه الجمعية لديها أهداف وهي التحسيس بمخاطر السباحة على ضفاف السد، إضافة إلى الصيد غير الشرعي للأسماك، سقي غير الشرعي، عدم رمي النفايات ومخاطر التلوث... من أجل المحافظة على هذا المورد الطبيعي الهام، لأنه أحد الركائز الأساسية لتنمية المستدامة بولاية ميلة.
- إضافة إلى مشاركة الفرق الفلكلورية من أجل التعريف بتقاليد الولاية.
- وفي الأخير توزيع الجوائز على الفائزين، من أجل تشجيعهم للمزيد من هذه الأنشطة على ضفاف السد، كل هذا يؤدي إلى قدوم العديد من الزائرين والسياح لحظور هذه المهرجانات، مما يجعل المنطقة مشهورة محليا وعالميا، لما تتوفر عليه من مناظر خلابة تؤثر على الأشخاص بطريقة عفوية، وتحثهم إلى العودة إليها مجددا، وتشجيع الأصدقاء والأقارب على زيارتها، وهكذا حتى تصبح قبلة سياحية مشهورة، ومن المناطق التي يتم إختيارها لقضاء العطل.

ثالثا:الأهمية من الناحية الثقافية والبيئية

- زيارات بيداغوجية وثقافية تنظم من طرف الجامعات والمدارس، لفائدة الطلب والتلاميذ، والسد يستقبل هذه الزيارات أسبوعيا.
- تنظيم خرجات ميدانية من أجل التشجير على ضفاف سد بني هارون.

كل هذا يساهم في تحسيس الأجيال الحالية بضرورة المحافظة على البيئة، والإهتمام بها وحمايتها من مختلف المخاطر التي تهددها، مثل إنجراف التربة وحمايتها من التلوث...، لأنها ثروة تنظب لو

[1] - تقرير الوكالة الوطنية للسدود والتحولات لسد بني هارون.

إستغلت بطريقة عشوائية، لكي يستمتع بها أجيال الحاضر والمحافظة عليها لأجيال المستقبل، من أجل تنمية محلية مستدامة.

رابعا: الرياضات المائية

حوض سد بني هارون هو حوض ملائم لرياضات المائية، يوجد مجال واسع لممارستها 05كلم على طول المجال، وكذلك عمق معتبر، ورياح ملائمة خاصة بعد الظهيرة (رياضة الاشرعة).

- فدرالية الأشرعة في الجزائر نظمت على المستوى الوطني البطولة الجزائرية والبطولة الإفريقية **(lazer 4.7)** (نوع من أنواع البطولة)، شاركة فيها العديد من الدول العربية والإفريقية مثل تونس، جنوب إفريقيا، المغرب، ليبيا، موريتانيا، تنزانيا... و الفريق الوطني لرياضة الأشرعة أتى للقيام بتحظير لهذه المنافسة على مستوى سد بني هارون.[1]
- بالإضافة إلى الغطس، حيث شارك في التربص الوطني الذي ضم 86 غطاسا تابعين للحماية المدنية بسد بني هارون بولاية ميلة، ومشاركة 31 ولاية، بإشراف قائد التربص مدير الحماية المدنية لولاية ميلة، حيث يهدف التربص الى تحسين جاهزية غطاسي الحماية المدنية، وتوحيد طرق العمل في إستعمال وسائل الإنقاد والغطس.
- الدورة الوطنية في التجذيف، حيث شارك في هذه التظاهرة 80 رياضي ورياضية يمثلون 08 فرق، من رابطتي عنابة والجزائر العاصمة، إلى جانب فريق يمثل البحرية الوطنية.

خامسا: الإستثمار السياحي

سد بني هارون لديه ركائز هامة للسياحة، لذلك نظمت الدولة يوم إعلامي وأبواب مفتوحة حول مجال الإستثمار السياحي، (26 سبتمبر 2011م) لتحديد كيفية إستعمال هذه المشاريع على مستوى السد، الإجراءات اللازمة لتنظيم هذا النوع من النشاطات (الرياضية والترفيهية المائية)، من أجل تطوير هذه النشاطات (الرياضية والترفيهية المائية) على مستوى السد، لقد حضية بإهتمام كبير من طرف مستثمرين جزائريين وأجانب، من أجل الإستثمار على ضفاف حوض بني هارون مثل: (حوض مائي، قاعدة مائية، الشواطىء الصناعية، غابات ترفيهية، مدرسة للغطس المائي).[2]

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لقطاع السياحة في ولاية ميلة

يعرف الإستثمار السياحي في ولاية ميلة ركودا وجمودا كبيرين، حيث لم تسجل الولاية بناء أي فندق مصنف، ولا حتى مركب سياحي، ولا مرافق للتسلية، رغم المؤهلات السياحية التي تتمتع بها، أما المشاريع التنموية المبرمجة حاليا فهي ملفات في إنتظار الدراسة، هذا الأمر يتطلب إيجاد حلول عاجلة

[1] - المرجع السابق.
[2] - المرجع نفسه.

تكسر هذا الجمود، وتحقيق التنمية السياحية المستدامة الموجودة في الولاية، أما عن آفاق الإستثمار السياحي فالولاية تضع تحت تصرف المستثمرين عدة مواقع مدروسة للمشاريع المقترحة.

أولا: الإستثمار السياحي العمومي

الجداول التالية تبين ذلك:

الجدول رقم07: المشاريع المسجلة ضمن المخطط الخماسي 2009/2005

	تعـــــيين العـــملية	تعيين المكان	مبلغ العملية دج	ملاحظـــة
1	دراسة ، إنجاز و تجهيز مركز الإعلام و التوجيه السياحي	بلدية تاجنانت	17.600.000,00	العملية مغلقة
2	تنظيم عملية التكوين المتواصل	/	1.000.000,00	العملية مغلقة
3	إنجاز منوغرافيا ، دليل و خريطة سياحية	للولاية	2.000.000,00	العملية مغلقة
4	إنجاز مخطط ترقوي سياحي	للولاية	1.000.000,00	العملية مغلـقة
5	إنجاز لوحات الإشارة الترقوية للمعالم و المواقع الأثرية	بلديةمشيرة,أولاد خلوف,تاجنانت	1.000.000,00	العملية مغلقة
المجمـــــوع			22.600.000,00	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016

من الجدول رقم 07 نلاحظ أن جميع المشاريع المسجل ضمن المخطط الخماسي 2009/2005 المتضمنة (دراسة إنجاز و تجهيز مركز الإعلام و التوجيه السياحي، تنظيم عملية التكوين المتواصل، إنجاز منوغرافيا ، دليل و خريطة سياحية، إنجاز مخطط ترقوي سياحي، إنجاز لوحات الإشارة الترقوية للمعالم و المواقع الأثرية) جميعها عمليات مغلقة.

هذا مايؤكد لنا ضعف الإستثمار السياحي بولاية ميلة وعدم جديته وعد إتمام المشاريع وبقائها حبر على ورق.

الجدول رقم 08:المشاريع المسجلة ضمن المخطط الخماسي 2014/2010

الرقم	تعـــــيين العـــملية	ميزانية	تعيين المكان	مبلغ العملية دج	ملاحظـــة
01	دراسة لإنجاز و تجهيز مركز الإعلام و التوجيه السياحي	2010	بلدية ميـــلة	2.000.000	الدراســـة مـــنتهية
02	دراسة هيدروجيولوجية لطبقة المياه الحموية مشتة السمارة بلدية التلاغمة	2014	بلدية التلاغمة	4.000.000	الدراسة منتهية
03	دراسة تهيئـــة موقع طبيعي منطقـــة بني هـــارون	2013	بلدية حمالة	3.000.000	الدراســة في طور الإنتهاء
04	دراســة تهيئة مـــوقع طبيعي غـــابة تـــادرار القرارم قـــوقة	2014	بلدية القرارم قوقة	3.000.000	الدراســة في طور الإنتهاء
05	دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية	2010	للولاية	15.000.000	المرحلة الرابعة في طور الإنجـــاز
06	دراســة تهيئة محـــطة مناخية بوشناك بلديـــة تسالة المطاعي	2014	بلدية تسالة المطاعي	3.000.000	المرحلة الثانية في طور الإنجاز
07	دراســة تهيئة محطة مناخية بتسدان حدادة (جبل تامزقيدة)	2014	بلدية تسدان حدادة	3.000.000	المرحلة الثانية في طور الإنجاز
08	دراســة تهيئة جذب و جر المنبع الحموي قروز بلدية واد العثمانية	2014	بلدية واد العـــثمانية	5.000.000	الدراسة في طور الإنجاز
09	دراسة تحديـــد, تصنيف و تصريح ثمانية مناطق توسع سياحي : مارشو(ميـــلة), كدية المقتيلة (التلاغمة) حمام قروز (واد العثمانية)، واشناك (تسالة المطاعي) فج فدولس (تسالة لمطاعي)، عين أحمد(مينار زارزة) ,المرج(تسدان حدادة) ، بني هارون (حمالـــة).	2014	- بلدية حمالـــة، - بلدية التلاغمة - بلدية تسالة لمطاعي -بلدية تسدان حدادة - بلدية ميـــلة - بلدية واد العثمانية - بلدية مينار زارزة	32.000.000,00	الدراسة في طور الإنجاز
				دج 70.000.000.00	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016.

من الجدول رقم 08 نلاحظ المشاريع المسجل ضمن المخطط الخماسي 2014/2010، المتضمنة "دراسة لإنجاز و تجهيز مركز الإعلام و التوجيه السياحي، دراسة هيدروجيولوجية لطبقة المياه

الحموية مشتة السمارة بلدية التلاغمة، دراسة تهيئة موقع طبيعي منطقة بني هارون، دراسة تهيئة موقع طبيعي غابة تادرار القرارم قوقة، دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية، دراسة تهيئة محطة مناخية بوشناك بلدية تسالة المطاعي، دراسة تهيئة محطة مناخية بتسدان حدادة (جبل تامزقيدة)، دراسة تهيئة جذب و جر المنبع الحموي قروز بلدية واد العثمانية، دراسة تحديد, تصنيف و تصريح ثمانية مناطق توسع سياحي : مارشو(ميلة), كدية المقتيلة (التلاغمة)، حمام قروز (واد العثمانية)، واشناك (تسالة المطاعي) ، فج فدولس (تسالة لمطاعي)، عين أحمد(مينار زارزة) ,المرج(تسدان حدادة) ، بني هارون (حمالة)" وجميعها مشاريع في طور الدراسة أو دراسة منتهية أو دراسة قيد الإنجاز، هذا ما يؤكد ضعف المشاريع الإستثمارية العمومية السياحية بالولاية وعدم نضجها.

الجدول رقم 09:المشاريع المغلقة

الرقم	تعـــــيين العـــملية	ميزانية	تعيين المكان	مبلغ العملية دج	ملاحظـــة
01	دراسة لإنجاز و تجهيز مقر مديرية السياحة مع سكن وظيفي	2010	بلدية ميـلة	2.000.000,00	العملية مغلـــــقة
02	إنجاز لوحات الإشارة الترقوية.	2010	للولاية	4.000.000,00	العملية مغلـــــقة
المجمـــــوع				6.000.000.00 دج	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016.

نلاحظ من الجدول رقم 09 المشاريع المغلقة والتي تضمنة (دراسة لإنجاز و تجهيز مقر مديرية السياحة مع سكن وظيفي، إنجاز لوحات الإشارة الترقوية) والعمليتين مغلقتين، هذا مايؤكد ضعف المشاريع الإستثمارية العمومية السياحية بالولاية.

كل الإستثمارات السياحية العمومية في ولاية ميلة عبارة عن عمليات مغلقة أوقيد الدراسة وليس هناك وجود حقيقي لها على أرض الواقع.

ثانيا: الإستثمار السياحي الخاص

يعد القطاع الخاص أحد العوامل المساعدة على دفع عجلة التنمية السياحية والرقي بها خاصة إذ تلقت الدعم الكافي لها.

الجدول رقم 10: عدد المشاريع المنتهية

الرقم	المشروع	صاحب المشروع	عدد الاسرة	عدد العمال	العنوان	نسبة الانجاز
01	فندق	خلاف خلاف	56	15	الطريق الوطني رقم 05 شلغوم العيد	البناء 100% التجهيز 0%
المجمـــــوع			56	15		

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016.

نلاحظ من الجدول رقم 10 عدد المشاريع المنتهية هي 01 والمتمثلة في فندق خلاف خلاف ببلدية شلغوم العيد نسبة الإنجاز 100% ونسبة التجهيز0% بطاقة إستعاب 56 سرير وعدد عمال 15 عامل.

ومنه عدد المشاريع المنتهية هو 01 وهو مايؤكد ضعف المشاريع الإستثمارية الخاصة بالولاية.

الجدول 11: عدد المشاريع المتوقفة.

الرقم	المشروع	صاحب المشروع	عدد الاسرة	عدد العمال	العنوان	نسبة تقدم الأشغال	كلفة المشروع دج	ملاحظات
01	نزل طريق	بو الصوف رابح	19	10	زغاية	45%	34.046.576 ,46	في طور رفع تحفظات لجنة مطابقة البنايات
02	محطة حموية	لمرس صالح	68	20	يحيى بني قشة	05%	62.370.000,00	متوقف و لم يستأنف الأشغال
		المجمـــوع	87	30			96.416.576.46	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016.

نلاحظ من الجدول رقم 11 عدد المشاريع المتوقفة والمتضمنة (نزل طريق في طور رفع تحفظات لجنة مطابقة البيانات ببلدية زغاية، محطة حموية متوقف ولم يستأنف الأشغال ببلدية يحيى بني قشة) بطاقة إستعاب 87 سرير وعدد عمال 30 عامل، وهو ما يؤكد ضعف المشاريع الإستثمارية الخاصة وعدم نضوج المستثمرين .

الجدول رقم 12: عدد المشاريع التي لم تنطلق (مصادق عليها من طرف الوزارة).

الرقم	المشروع	صاحب المشروع	عدد الاسرة	عدد العمال	العنــوان	الملاحظات
01	محطة حموية	منشار عمار	48	22	التــلاغمة	نقص الغلاف المالي
02	فندق	ها_مل علـي	100	20	واد سقان	في طور الحصول على رخصة توسيع بناء فندق
03	فندق + حظيرة للتسلية	صيد عمر	86	80	الشيقارة	في طور الحصول على رخصة البناء
04	فندق + مسبح	زبيش علي	140	30	تاجنانت	تحصل مؤخرا على الحكم القضائي للقطعة الأرضية في انتظار الحصول على رخصة البناء
05	فندق	غنام نبيل	88	30	تاجنانت	في انتظار الحصول على رخصة البناء
06	فندق	لعور ماميزة	20	25	وادي النجاء	طلب تعديل رخصة البناء على مستوى الشباك الوحيد
07	انجاز مركب سياحي علمي حموي	مجمع ميستانبل جينيرال كونستريكسيون	400	109	وادي العثمانية	في مرحلة إعداد ملف رخصة البناء
08	محطة حموية	رنجي ابراهيم	100	20	وادي العثمانية	في مرحلة إعداد ملف رخصة البناء
المجمــوع			982	336		

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016.

نلاحظ من الجدول رقم 12 عدد المشاريع التي لم تنطلق ومصادق عليها من طرف الوزارة، بطاقة إستعابها 982 وعدد العمال 336 عامل، وهي تتضمن محطة حموية، فنادق و مسابح، حظيرة تسلية، ومعظمها في إنتظار رخصة البناء أو إعدادها.

نستخلص من هذا الجدول أنه ليس هناك جدية فيما يخص المشاريع الإستثمارية الخاصة وتشهد تباطؤ في التعامل معها، سواء بالنسبة للمستثمرين أنفسهم أو المسؤولين على الموافقة على هذه المشاريع.

الجدول رقم 13:عدد المشاريع في طور الإنجاز

01	المشروع	صاحب المشروع	عدد العمال	عدد الاسرة	العنوان	نسبة تقدم الاشغال	المبلغ المقترح دج
	تهيئة فندق	بوناموس اسماعيل	106	106	ميلة	92 %	22.000.000,00
02	محطة حموية	بو قزولة حسان و بوطيبة أحمد	45	106	بني هارون بلدية حمالة	%53	62.505.000.00
03	فندق	مجدوب الطيب و عبد الحميد	15	72	بلدية القرارم قوقة	75 %	233.472.154,50
04	فندق	بن عميرة فرحات	101	124	ميلـــة	70 %	212.212.260, 00
05	فندق	عمراني مصباح	24	73	تاجنانت	60%	59.992.840.00
06	فندق	بن حمو الطاهر	30	168	شلغوم العيد	07 %	450.000.000,00
07	فندق	يحي مبروك	15	65	فرجيوة	73%	324.696.118,50
08	فندق	بخوش الشريف	10	22	تاجنانت	95 %	8.840.000.00
09	توسعة فندق	بخوش الشريف	12	48	تاجنانت	%51	18.000.000.00
10	حظيرة للتسلية	S-N-C بولعراس	60	42	ميلة	10 %	00,863.878.000
11	محطة حموية	بوقليع عبد الله	45	66	ميلة	65 %	548.040.000.00
12	فندق و حظيرة مائية	حايفي أحمد و بوجلال عبد العزيز	175	394	شلغوم العيد	05 %	383.165.600.00
13	فندق	بوقزولة لحناشي	35	38	القرارم قوقة	في طور هدم هيكل البناية السابقة حسب تعليمات الهيئة الوطنية للرقابة التقنية للبناء)	92.547.000.00
المجمـوع			673	1324	المـجمـوع		3.279.348.973.00

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016.

الجدول رقم 13 يمثل المشاريع الإستثمارية التي في طور الإنجاز وهي 13 مشروع، تتضمن فندق وتهيئة فندق ببلدية ميلة، محطة حموية ببني هارون بلدية حمالة، 02 فنادق ببلدية القرارم قوقة، فندق وحضيرة مائية ببلدية شلغوم العيد، محطة حموية ببلدية ميلة، حظيرة للتسلية ببلدية ميلة، فندق

وتوسعت فندق ببلدية تاجنانت، فندق ببلدية فرجيوة، بطاقة إستعاب 1324 سرير و 673 عامل، معظمها الأشغال فيها في مراحل متقدمة.

إن الإستثمار السياحي في ولاية ميلة سواء في القطاع الخاص أو العام يتسم بالبساطة وقلة المشاريع، فمعظمها متوقفة بسبب غياب المبادرات في الإستثمار وعدم نضج المستثمرين وغياب التمويل وضعف في التكوين السياحي.

ثالثا: مخطط جودة السياحة الجزائري PQTA

إن مخطط جودة السياحة الجزائر هو برنامج لتطوير جودة الخدمات السياحية بالجزائر وجعلها تتماشى ومقاييس ومعايير الجودة العالمية.

هذا البرنامج الذي تبنته الجزائر منذ سنة 2008 يدخل ضمن إستراتيجية الدولة لتطوير قطاع السياحة آفاق 2030.

إن هذه الاستيراتيجية تترجم إرادة الدولة في تثمين المؤهلات الطبيعية، الثقافية والتاريخية لبلدنا من أجل الدفع به إلى مصاف الوجهات السياحية الممتازة في المنطقة الأورومتوسطية وجعله بلدا مستقبلا للسياح وهذا إعتمادا على 05 ديناميكيات:[1]

- تثمين وجهة الجزائر السياحية.
- تطوير 07 أقطاب سياحية ممتاز.
- تطوير مخطط جودة السياحة الجزائر(**PQTA**) .
- وضع شراكة بين المتعاملين السياحيين العموميين والخواص.
- وضع مخطط لتموين ودعم النشاطات السياحية.

إن هذا المخطط الذي وضع من طرف المتعاملين السياحيين ولصالحهم، سيسمح بتعبيد الطريق لتحسين و تطوير الخدمات السياحية، والحصول على علامة الجودة " جودة السياحة الجزائر "

لقد بدأ إنخراط المؤسسات السياحية (فنادق، مطاعم ووكالات سياحية) في مسار الجودة بالجزائر في سنة 2013، وفي مايلي المؤسسات و المشاريع السياحية المنخرطة في هذا المسار بولاية ميلة :

1- الوكالات السياحية:

- وكالة دحماني ترافل سيرفيس – وكالة سيفاتي للسياحة و السفر – وكالة فرحات تور
- وكالة مديحة للسياحة والأسفار– وكالة يرجانة للسياحة والسفر.

[1] - مخطط جودة السياحة الجزائري (**PQTA**).

2- **الفنادق:**

- فندق السفير – نزل سيدي بوزيد

3- **المشاريع السياحية:** [1]

- مشروع المحطة الحموية حمام عبد الله بأولاد بوحامة بلدية ميلة.
- مشروع فندق حضري للسيد/بخوش الشريف ببلدية تاجنانت.
- مشروع فندق حضري للسيد/يحيى مبروك ببلدية فرجيوة.

بالإضافة الى أن معظم المشاريع السياحية المتحصلة على المصادقة على المخططات من طرف الوزارة ستتخرط في مسار الجودة عن قريب .

المطلب الرابع: تهيئة منطقة بني هارون

بعد تبني مبدأ إنشاء منطقة التوسع السياحي من قبل مجلس الإدارة الولائي، تم إنطلاق مسابقة أفكار من قبل الوكالة العقارية بالقرارم قوقة، من أجل إنجاز مشروع تمهيدي لدراسة التهيئة السياحية لهذه المنطقة، ومن بين ثلاث دراسات مقترحة إختار مجلس الإدارة الدراسة المقترحة من قبل مكتب الدراسات **BEGA** الكائن مقره بقسنطينة، والمتكون من فريق مختص ومتنوع وبمستوى عالي.[2]

وفي إطار جهود الدولة لتنمية السياحة على أسس صحيحة وسليمة في ولاية ميلة، خاصة أن هذا القطاع بالولاية يعاني نقصا كبيرا من حيث هياكل الإستقبال ومرافق التسلية والترفيه رغم المؤهلات الطبيعية التي يتمتع بها.

المرحلة الأولى من الدراسة:[3]

- تم تحديد، تصنيف والتصريح لمنطقة التوسع السياحي بني هارون(حمالة).
- التذكير بمرجع الدراسة المتمثلة أساسا في القانون رقم 03/03 المؤرخ في 2003/02/17م المتعلق بمناطق التوسع والموقع السياحية.[4]
- تقديم ولاية ميلة بإمكانياتها السياحية المتنوعة، التي تسمح بإنجاز تنمية سياحية مستدامة.
- تقديم بلدية حمالة طبيعيا مع ذكر الإمكانيات الإقتصادية المتمثل في سد بني هارون والمنبع الحموي وكذا الطريق المزدوج المار عبر البلدية.
- توضيح السبب لإختيار المنطقة كمنطقة توسع سياحي وهذا نظرا لموقعها القريب من السد إضافة إلى الطبيعة الخلابة التي تميزها وهو مايؤهلها لأن تصنف كمنطقة توسع سياحي.

[1] - المرجع السابق.
[2] - تقرير مديرية السياحة لولاية ميلة.
[3] - تقرير مديرية البيئة لولاية ميلة.
[4] - القانون رقم 03/03 المؤرخ في 2003/02/17م المتعلق بمناطق التوسع والموقع السياحية.

– تقديم المخطط الطبوغرافي للموقع ووضعية الأراضي المخصصة لمشروع الدراسة.

– الطبيعة القانونية للأراضي المنقسمة إلى أراضي ملك الدولة، أراضي ملك للخواص وأخرى عبارة عن مستثمرات فلاحية.

– يوجد بالأرض الشعبة ، الممر الذي يقطع الموقع وهو المدخل الرئيسي إلى المنطقة الموصول بالطريق الوطني رقم 27 عند مخرج جسر واد الذيب، بعض الشجيرات وهي أرضية شاغرة ماعدا بعض القطع المستغلة في الفلاحة.

– تقديم خصائص الموقع (الإنحدارات مناسبة ماعدى شديد الإنحدار، التنوع المرفولوجي والطبيعة المطلة على السد إضافة إلى وجود ممر رئيس موصول بالطريق الوطني رقم27، العوائق الشعبة، والتعرية للمناطق المنحدرة").

كما يمكن إعتبار هذا الموقع منطقة عبور يمكن من خلالها جذب السياح العابرين إلى ولاية جيجل.

– تهيئة منطقة توسع سياحي، بإنجاز هياكل سياحية ومرافق ترفيهية، إضافة على العمل على خلق ثقافة سياحية لدى الساكن المحلي، مع تنمية السياحة الريفية والطبيعية وإستغلال المنتوجات الفلاحية المحلية.

– هذا المشروع لديه أهمية بالغة في تنمية البلدية وزيادة مداخيلها الإقتصادية.

– المنطقة المختارة لإقامة هذا المشروع فارغة وليس بها أي مسكن ومناسبة تماما.

– إمكانية إستعمال المادة 21 من القانون 03/03 المؤرخ في 2003/02/17م المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، التي تنص على نزع الملكية من اجل المنفعة العامة بمناطق التوسع السياحي والتي تسمى حق الشفعة.[1]

– إقتراح إشراك الخواص عند تهيئة هذه المنطقة بإقامة إستثمار سياحي.

– عند دراسة تهيئة المنطقة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام الأول به مرافق كبرى، والثاني كمنطقة ريفية سياحية للراحة والترفيه، أما القسم الثالث فيخصص كقرية سياحية وخلق نشاطات صغيرة لسكان المنطقة.

– هذه المرحلة لتحديد وخلق منطقة التوسع السياحي وفقا للمنهجية التي جاء بها القانون 03/03 المؤرخ في 2003/02/17م المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية أما تفاصيل المشروع ومرافقه فسيتم بعد تصنيفها والتصريح بها وهذا من خلال إنجاز مخطط التهيئة السياحية PAT

– المشكل في العقار وما واجه تنفيذ مشاريع كثيرة هو وجود أراضي ملك لعدة ورثة.

[1] - المادة 21 من القانون 03/03 المؤرخ في 2003/02/17م المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

- مراعاة شبكة الغاز الطبيعي مع ترك ارتفاقها.

- المشروع مهم جدا لتنمية الولاية واستغلال المنطقة الذي جاء متأخر ويجب تضامن جميع القطاعات والهيئات الإدارية لتحقيقه، لأن الولاية تعاني نقصا كبيرا في هذه المرافق كما يجب دمج الصناعة التقليدية وتربية المائيات في مثل هذه المشاريع.

- تشجيع السياحة الترفيهية بالمنطقة وجعلها قطب سياحي لفائدة السائح المحلي أولا ولما لا القادم من ولايات مجاورة.

لأن المنطقة سياحية بإمتياز وإذ كانت هناك أراضي فلاحية أو غابية ذات مردودية عالية بالمنطقة فالحفاظ عليها واجب عند القيام بالتهيئة التي سيكون بها أيضا مرافق تجارية.

يجب دراسة العوائق التي تواجه المشروع بدقة من البداية لإيجاد الحلول المناسبة لها حتى تكون الدراسة مبنية على أسس صحيحة.

المرحلة الثانية من الدراسة:[1]

- الإمكانيات الطبيعية للموقع هامة، تتمثل في المنبع الحموي بني هارون، واد الذيب، والكتل الصخرية الجبلية المحيطة التي تميز الموقع وتعطيه مناظر خلابة.

- الحفاظ على طبيعة هذه المنطقة الجذابة للزوار رغم عدم وجود أي مرفق.

- جعل المنطقة ذات مردودية إقتصادية لفائدة البلدية، بدمج التجارة والصناعة التقليدية ضمن التهيئة السياحية.

- تهيئة الموقع بخلق مناطق إلتقاء عائلية، لأن إجتماع العائلات والوافدين ينمي الثقافة بالمنطقة.

تضمنة التهيئة مايلي:

- موقف سيارات.

- إستثمار حموي خاص للسيدين بوقزولة حسان وبوطيبة أحمد تتمثل في المحطة الحموية التي هي في طور الإنجاز.

- مساحة رياضية.

- محلات تجارية وأخرى للصناعة التقليدية ومحلات لبيع المأكولات.

- ساحة لعب **AIR DE JEU**.

- ممرات.

- منطقة هدوء مطلة على واد الذيب، وهي مساحة واسعة خضراء بها ممرات.

- منطقة للنزهة والقيام ب **PIK NIK**.

[1] - تقرير مديرية البيئة لولاية ميلة.

مايميز المنطقة أنها تمنح مناظر خلابة، بها نشاطات قليلة وهي من بين أحسن المناطق بولاية ميلة بموقعها على منبع بني هارون والطريق الوطني رقم 27.

في المرحلة السابقة من الدراسة تم رفع تحفظ الموارد المائية حول إرتفاق الواد والحد الأقصى لوصول الواد في حالة إطلاق السد في أقصى درجة، وذلك بإنجاز دراسة هدروجيولوجية للموقع، حيث تم الإتفاق على ترك إرتفاع 15م بالنسبة للواد وهو ما تم فعلا.

- جعل موقع المنبع الحموي منطقة حمراء داخل منطقة الواد (داخل الإرتفاق).

الدراسة متكونة من أربع مراحل وهي الآن تنتظر المصادقة على المرحلة الثانية والمختصين متأكدين من نجاح هذا المشروع.

إن الدور الذي تلعبه منطقة التوسع السياحي سد بني هارون، لا يقتصر فقط على المجال السياحي بالولاية من خلال إستغلال مقومات المنطقة السياحية، بل يتعدى إلى جميع المجالات التجارية منها من أجل توفير متطلبات الزائرين والسياح القادمين إلى المنطقة (المأكل والمشرب، المبية،التذكارات...)، مجال النقل القيام بإنجاز مخطط نقل خاص بالسياحة في منطقة بني هارون، مثل قوارب صغيرة لقيام السياح والزائرين بجولة إستكشافية داخل السد، مثلا إنشاء نمط نقل بواسطة الكابلات **TELEPHIRIQUE**يربط بين جبال المنطقة لإستمتاع السائح بالمناظر من الأعلى وتمتع بالطبيعة العضراء، وسرعة التنقل من مكان لأخر في المنطقة...، كل هذا يؤدي إلى القضاء على البطالة، من خلال توفير مناصب شغل مباشرة يعني العاملين في فنادق المنطقة والتجار اللذين يبيعون في المنطقة...، وغير مباشرة يعني الذين يقومون بجلب مثلا الحليب واللحوم ....، إلى فنادق المنطقة ومنه تشجيع الإنتاج الفلاحي في الولاية بإعتبارها ولاية فلاحية بإمتياز، كل هذا يؤدي إلى تنمية بلدية حمالة وولاية ميلة ككل وجلب مداخيل إضافية للدولة بدون تعب كبير، لأن المقومات الطبيعية أصلا موجودة، تحتاج فقط للبنية التحتية والموارد البشرية المؤهلة التي تقوم بالتسيير السياحي.

نستنتج أنه هناك دور كبير للسياحة في التنمية المحلية المستدامة في الولاية، لأنه وبفضلها تؤدي إلى تنمية جميع القطاعات في الولاية، يعني كل قطاع يساهم في المجال المتخصص فيه ويبدل مجهوده لتطويره وإعطاء أفكار جديدة من أجل تهيئة المنطقة، مع إستغلال المقومات الطبيعية التي تزخر بها الولاية والمنطقة بالتحديد والمحافظة عليها من أجل تنمية محلية مستدامة.

خلاصة الفصل:

تزخر ولاية ميلة التي تصنف بحق " الولاية الخضراء" بموارد طبيعية هامة تمثل قاعدة لتنميتها السياحية الحالية والمستقبلية فالمياه السطحية، الأراضي الزراعية، الغطاء النباتي، المناجم والمؤشرات الدالة على وجود موارد نافعة، الحمامات المعدنية الوفيرة وتراث مادي وغير مادي غني متنوع، هي أوراق رابحة تسمح بإنطلاق مسار تنموي يعتمد على القدرات الذاتية، غير أن العمليات التنموية التي تسمح بها هذه القدرات، لن تكون كاملة لولم يتم التحكم في المخاطر الناجمة عن إنجراف التربة، تلوث الموارد المائية، الفيضانات، تدهور الغابات والغطاء النباتي، الإهمال الذي يعانيه التراث الأثري والعمراني.

ومن خلال هذا الفصل سلطنا الضوء على ولاية ميلة ومنطقة بني هارون بالخصوص من خلال إبراز :

– مكانة ميلة السياحية، وذلك حسب موقعها الإستراتيجي ومقوماتها السياحية الطبيعية، التي تجعل منها مركز جذب لجميع أنواع الإستثمار.

– المقومات السياحية الطبيعية من مناظر خلابة، جبال، غابات، ومسطحات مائية، وكذا المقومات التاريخية والدينية من تعاقب حضارات عليها، وما خلفته من موروث تاريخي وأثري، والإنشائية المتمثلة في أكبر سد في الجزائر سد بني هارون، ووجدنا أن لكل هذه المقومات السياحية دورا مهما في النشاط السياحي، جعلت الولاية تفكر في إستغلالها لإستقطاب مشاريع إستثمارية سياحية من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

– أما فيما يخص سد بني هارون الذي بإمكانها أن تستعمله في عدة مجالات، الصناعية، الفلاحية، الصيد، السياحة، مختلف الرياضات المائية وغيرها، والذي سوف يحقق للولاية التنمية المحلية بالشكل المستدام.

خاتمـــــة

خاتـــمـــة:

إن السياحة ظاهرة إنسانية ونشاط إقتصادي، إجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدول ككل على حد السواء، وهي مثل أي نشاط إقتصادي وإنساني آخر لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه.

والسياحة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الإقتصاد الوطني، ويمكن النظر إليها على أنها نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل وفعال، يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الإستهلاك، الرحلات، الإتصالات، الموانئ، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية والخارجية...الخ. بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على التنمية المحلية المستدامة بها.

وولاية ميلة من بين ولايات الجزائر التي تزخر بمقومات سياحية، يمكن أن تدفعها لمستقبل سياحي واعد، وتحقيق تنمية محلية مستدامة.

ومن أجل معرفة الدور الذي يلعبه القطاع السياحي في تنمية المجتمعات المحلية وبضبط ولاية ميلة فقد قمنا بمحاولة دراسة دور السياحة في التنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- تتمتع ولاية ميلة بمقومات سياحية معتبرة، منها الطبيعية مناظر خلابة، جبال، غابات ومسطحات مائية حيث تتوفر على 13 منبع حموي مستغل أغلبها في بلدية التلاغمة، وكذا مقومات التاريخية والدينية مثل: ميلة القديمة، الزاوية الحملاوية...، نتيجة تعاقب حضارات عليها وماخلفته من موروث تاريخي، أثري و أكبر سد في الجزائر سد بني هارون هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

- رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتطوير قطاع السياحة في الولاية، والمخططات التنموية الموضوعة من أجل ذلك، إلا أن هذا القطاع مازال يشهد تراجع كبير ونقص كبير هذا مايؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- إن المعوقات التي تقف في وجه تنمية قطاع السياحة بولاية ميلة، تكمن في نقص هياكل الإستقبال، حيث توجد بالولاية 07 فنادق، و 17 وكالة سياحية أغلب الرحلات التي تنظمها رحلات خارجية بعدد 2301 ورحلات داخلية بعدد283، وهي أعداد منخفض إذ قورنت بعدد الرحلات السياحية في دول أخرى مثل تونس، إنعام مرافق التسلية، والمطاعم بالولاية لا ترقى إلى مستوى المطاعم السياحية، توجد فقط المطاعم الموجودة في منطقة بني هارون المشهورة بشوائها، إنعدام الكوادر المؤهلة في مجال التسيير السياحي، وهو مايؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

- يعرف الإستثمار السياحي في ولاية ميلة ركودا وجمودا كبيرين، حيث لم تسجل الولاية بناء أي فندق مصنف، ولا حتى مركب سياحي، ولا مرافق للتسلية، رغم المؤهلات السياحية التي تتمتع بها، أما

المشاريع التنموية المبرمجة حاليا فهي ملفات في إنتظار الدراسة، هذا الأمر تطلب إيجاد حلول عاجلة تكسر هذا الجمود وتحقيق التنمية السياحية المستدامة، فالولاية وضعت تحت تصرف المستثمرين عدة مواقع مدروسة للمشاريع المقترحة كإستثمارات سياحية وهو مايؤكد صحة الفرضية الرابعة؛

– نظرا للموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به منطقة سد بني هارون التي سوف تقام عليها منطقة التوسع السياحي، ومن خلال مشروع تهيئتها بمختلف الهياكل القاعدية التي يحتاجها الزائر و السائح، ستصبح قبلة سياحية للعديد من الزوار والسياح، فيرتفع معها نشاط جميع القطاعات بالولاية، وهو ما يؤدي إلى تنمية محلية مع ضرورة المحافظة عليها من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة، وهذا مايؤكد صحة الفرضية الخامسة؛

لقد سمحت دراستنا هذه بفهم واقع السياحة في ولاية ميلة، وكيف ستساهم منطقة التوسع السياحي في التنمية المحلية المستدامة، وإكتشاف الأسباب والمعوقات لهذا القطاع الإقتصادي الحساس التي حالة دون تقدمه منها:

– عدم وجود إستراتيجية واضحة لتطوير القطاع السياحي بالولاية؛
– ضعف البنى التحتية؛
– ضعف كبير في التكوين السياحي؛
– غياب الإستثمارات السياحية أو عدم جديتها؛
– غياب الإستراتيجية التسويقية السياحية؛
– غياب ثقافة السياحة لدى المجتمع الجزائري وولاية ميلة بالخصوص؛
– جميع الوعود لتنمية القطاع السياحي بصفة مستدامة عبارة عن خطابات رسمية فقط ولا وجود لها في الواقع؛
– الإستغلال العشوائي للموارد الطبيعية، وعدم الوعي بأن هذه الموارد تنضب مع مرور الوقت؛
– تدمير المساحات الخضراء والغابات بسبب التلوث البيئي، الناتج عن رمي الأوساخ والنفايات؛
– عدم إستخدام التكنولوجيا الحديثة في التحسيس بالمخاطر التي تهدد البيئة من خلال حملات التوعية للحد من إنبعاث الغازات، وإستخدام تقنيات حديثة للتخلص من المواد الكيماوية؛

هذه الوضعية تدفع بنا للبحث عن حلول من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال تطوير القطاع السياحي بولاية، وذلك بوضع بعض التوصيات والإقتراحات منها:

– تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي.
– تدعيم المستثمرين بالقروض المالية لأن التمويل الشخصي هو سبب توقف العديد من المشاريع.
– توفير وتحسين هياكل الإستقبال.
– حماية الموروث التاريخي والأثري للمنطقة من الضياع والإندثار.

– حماية الموارد الطبيعية من مختلف المشاكل البيئية التي تهددها من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة.

– وضع النصوص القانونية التي تحمي البيئة وتدعي إلى إستخدام التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة.

– إنتهاج إستراتيجية تنموية سياحية تعمل على تفادي اضرار بالبيئة؛

– العناية بالمنابع الحموية والإستغلال العقلاني والرشيد لها بصفة قانونية لتجنب نضوبها، لتحقيق تنمية محلية مستدامة.

– تحديد أنواع السياحة التي تتمتع بها الولاية، والعمل على تطويرها والإعتناء بها، وتوفير كل ما يخصها (السياحة الحموية العلاجية، السياحة الثقافية، السياحة الإستكشافية، السياحة الإستجمامية، سياحة الصيد).

– على الجامعات و معاهد التكوين المتخصصة إدماج تخصصات فيما يخص السياحة والفندقة بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل في هذا المجال.

– توعية سكان الولاية بأهمية السياحة بالنسبة للإقتصاد، وأن السياح هم عبارة عن مصدر للعملة الصعبة.

– توفير الأمن للسياح والزوار.

– القيام بالدعاية والإشهار لمختلف المناطق السياحية الموجودة بالولاية خاصة منطقة بني هارون.

ومن أجل تصور دائم لمنطقة بني هارون، وجب إنشاء منطقة التوسع السياحي بها لإقامة نشاط سياحي دائم، يعتبر الفريد على أرض الوطن، ويمكننا من خلاله توفير تنمية سياحية محلية مستدامة، وإعطاء مكان للسياحة بالولاية على المستوى الداخلي والعالمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: القواميس

1- ابن منظور، لسان العرب، نخبة من العاملين في دار المعارف، القاهرة، بدون سنة النشر، المجلد السادس.

ثانيا: الكتب

1- أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006م.

2- عصام حسن السعيدي، إدارة مكاتب وشركات وكلاء السياحة والسفر، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.

3- فؤاد بن غضبان، التنمية المنحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م.

4- ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهران، عمان، بدون سنة نشر.

5- محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م.

6- مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن،2007م.

7- مروان السكر العدوان، الإقتصاد السياحي، ط1، دار مجدلاوي، للنشر، عمان، 1999م.

8- مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009م.

9- مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 2003م.

10- نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادىء السياحة، ط2، دار المسيرة، عمان،2007م.

11- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الإجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية، مصر، 2006م.

12- ت. سمون موزنت، الإقتصاد بين التنمية والتخلف، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2011م.

13- فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011م.

14- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دارالأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014م.

15- حميد الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001م.

16- زيد منير سلمان، الإقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م.

17- سميحة طرى، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية ودراسة حالة مؤسسة الأخوة عموري بسكرة، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2016م.

18- صائب الطويل، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان،2015م.

19- طه أحمد عبيد، دراسة ميدانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010م.

20- عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية اسلامية، ط4، دار القلم، دمشق،2011م.

21- عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م.

ثالثا:الرسائل والأطروحات الجامعية

1- سعاد حفاف، مليكة بوظياف، البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل إنخفاض أسعار البترول،، الشلف، الجزائر، بدون سنة.

2- محمد الناصر مشري ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، سطيف الجزائر،2008م.

3- عامر عيساني، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2009م.

4- عزيزة بوعافية، التنمية السياحية في ولاية ميلة، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية والبيئية، جامعة قسنطينة، 2014م.

5- محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتورة في علم اجتماع التنمية، قسنطينة، الجزائر،2010م.

6- محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 2002/1974، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،2007م.

7- نبيهة بوسقيعة، السياحة الإيكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة قسنطينة، 2006م.

8- نصر حميداتو، النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2014م.

9- عبد القادر هدير ، واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م.

10- خليل خميس ، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث- عدد2011/09م، ورقلة، الجزائر.

11- عبد الرحمان العايب ، التحكم في الآداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية، سطيف، الجزائر،2010م.

12- لخضر الرزاق مولاي ، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية، مجلة الباحث عدد 2009/07-2010،الجزائر.

13- نوال جمعون ، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، الجزائر،2004م.

14- عبد الجليل هويدي ، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية ، ديسمبر، 2014م.

15- هدى حفصي ، بحوث العلاقات العامة في المؤسسة السياحية دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2005م.

16- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011م.

17- زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قسنطينة، 2011م.

18- سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، 2005م.

19- نسيبة سماعيني ، دور السياحة في التنمية الإقتصادية والأجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014م.

20- ياسين شراد ، استراتيجية تطوير وظيفة التسويق المستدام وأثرها على الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010م.

رابعا: المجلات و الدراسات

خامسا: الملتقيات

1- أسامة سنوسي، فاطمة محبوبة، الإقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19-20اكتوبر2015م.

2- محمد العطا عمر، صناعة السياحة وأهميتها الإقتصادية، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية، دمشق، 2010/7/06م.

3- سميرة العابد ، فايزة لعراف ، صناعة السياحة في الجزائر الواقع وسبل النهوض، ملتقى حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة باتنة، 19-20 نوفمبر 2012م.

4- عبد الحليم أوصالح ، خير الدين بنون ، الإصلاح الجبائي في البيئة كخيار استراتيجي لتمويل التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19-20 اكتوبر 2015م.

5- خالد قاشي، رمزي بودرجة، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19-20اكتوبر 2015م.

6- دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة، ط2، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة، 2011م.

7- سميحة طرى، سهام عساوي، التنمية المحلية الركائز والمعوقات، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19-20 اكتوبر 2015م.

8- عبد القادر خَّوي مصطفى، ماتن زينب، برنامج التنمية المحلية بولاية عين الدفلى، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، المركز الجامعي لميلة، الجزائر،19-20 أكتوبر 2015م.

9- عثمان علام، فتيحة خوميجة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19-20 اكتوبر 2015م.

10- شراف عقون وآخرون، ترقية المقاولة النسائية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الإقتصادي المربح، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 19-20اكتوبر 2015م.

سادسا: القوانين والمراسيم

1- القانون رقم 03/03 المؤرخ في 2003/02/17م المتعلق بمناطق التوسع والموقع السياحية.

2- المادة 21 من القانون 03/03 المؤرخ في 2003/02/17م المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

3- القرار المؤرخ في 10 سبتمبر 2009 يحدد شروط و كيفيات و مقاييس استغلال الهياكل الأخرى المعدة للفندقة.

سابعا:الوثائق و التقارير

1- مخطط التهيئة الإقليمية لولاية ميلة.

2- مخطط جودة السياحة الجزائري (**PQTA**).

3- تقرير الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات لسد بني هارون.
4- تقرير دار الثقافة لولاية ميلة.
5- تقرير غرفة الصناعات التقليدية لولاية ميلة.
6- تقرير مديرية إتصالات الجزائر لولاية ميلة.
7- تقرير مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية.
8- تقرير مديرية البيئة لولاية ميلة.
9- تقرير مديرية السياحة لولاية ميلة.
10- تقرير مديرية الصناعة والمناجم.
11- تقرير مديرية الغابات لولاية ميلة.
12- تقرير مديرية النقل لولاية ميلة.

ثامنا: المحاضرات

1- محمد عبد الصمد رزاز ، التهيئة السياحية وأثرها على التنمية المحلية، ج1، محاضرة رقم 1، جامعة برج بوعريريج، 21ديسمبر 2009م.

تاسعا: المواقع الإلكترونية

1- محمد خضر، التنمية المحلية، على الموقع الإلكتروني مفهوم-التنمية-المحلية/ mawdoo3.com، 17 فيفري 2017، على الساعة 10:30.

الملاحـــق

الصورة رقم 01: الخريطة السياحية لولاية ميلة

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ميلة 2016م.

الصورة رقم02: خريطة سد بني هارون والأماكن المجاورة لها والطرقات التي تمر عليها.

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية ميلة 2016م.

الصورة رقم 03: مسجد سيدي غانم أول مسجد في الجزائر من الداخل.

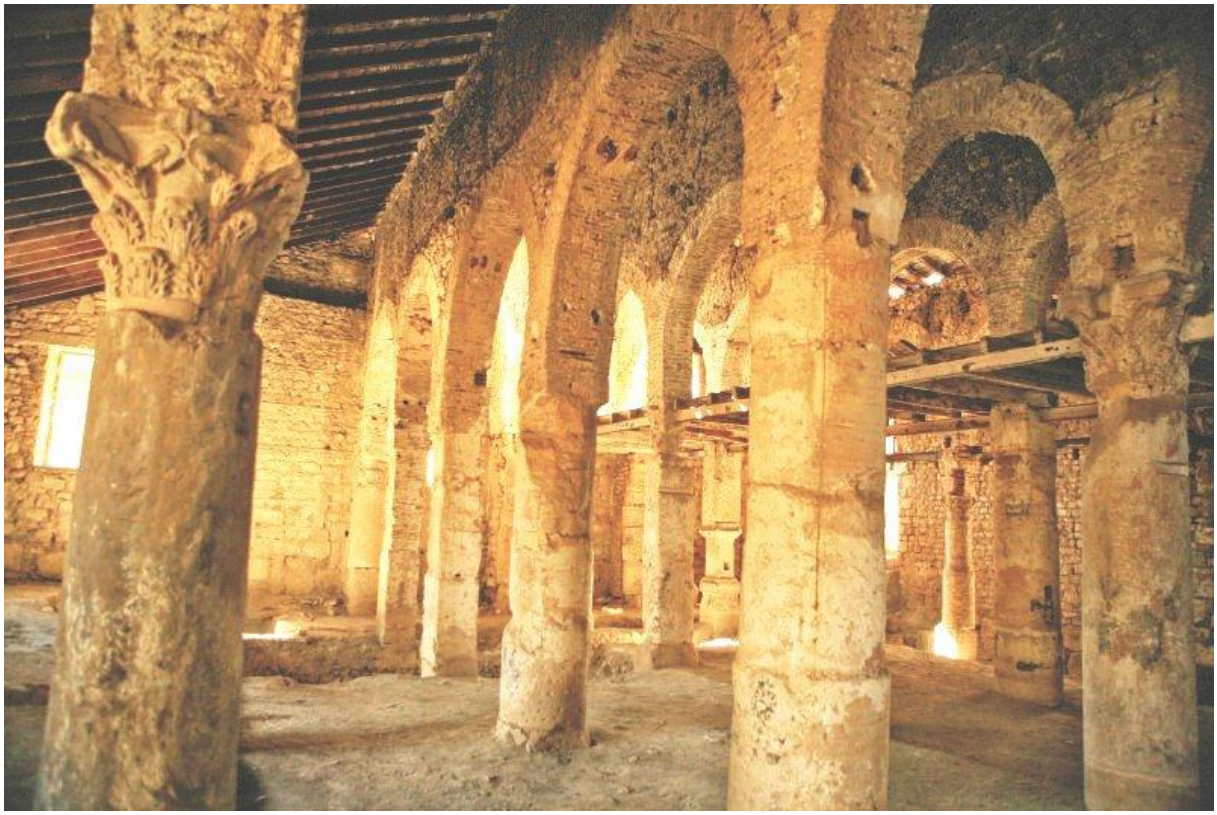

المصدر: مديرية الثقافية لولاية ميلة 2016م.

الصورة رقم 04: مسجد سيدي غانم أول مسجد في الجزائر من الخارج.

المصدر: مديرية الثقافية لولاية ميلة 2016م.

الصورة رقم 05:الآثار الموجودة بميلة القديمة.

المصدر: مديرية الثقافة لولاية ميلة 2016م.

الصورة 06: عين البلد الموجودة بميلة القديمة.

المصدر: مديرية الثقافة لولاية ميلة 2016م.

الصورة رقم 07: معرض السمك على ضفاف سد بني هارون.

المصدر: مديرية الوكالة الوطنية للسدود بني هارون 2016م.

الصورة رقم 08: تربية الحلزون على ضفاف سد بني هارون .

المصدر: مديرية الوكالة الوطنية للسدود بني هارون 2016م.

الصورة رقم 09: عملية تعليب الحلزون لتصديره لكل من دولة تونس وإيطاليا.

المصدر: مديرية الوكالة الوطنية للسدود بني هارون 2016م.

الصورة رقم10: فرقة فولكلورية تمثل تقاليد ولاية ميلة.

المصدر: مديرية الوكالة الوطنية للسدود سد بني هارون 2016م.

صورة رقم 11: مسابقة أحسن طبخة بالسمك على ضفاف سد بني هارون.

المصدر: مديرية الوكالة الوطنية للسدود سد بني هارون 2016م.

الصورة رقم 12: جمعية المشي على الأقدام على ضفاف سد بني هارون والبلديات المجاورة له.

المصدر: مديرية الوكالة الوطنية للسدود سد بني هارون 2016م.

صورة رقم 13: الخرجات المدرسية والجامعية من أجل التسجير على ضفاف سد بني هارون.

المصدر: مديرية الوكالة الوطنية للسدود بني هارون.

الصورة رقم 14: جمعية السير على الأقدام.

المصدر: مديرية الوكالة الوطنية للسدود بني هارون.

الصورة رقم 15: جمعية السير على الأقدام.

المصدر: مديرية الوكالة الوطنية للسدود بني هارون.

الصورة رقم 16 و18 و17و19: فرق الرياضات المائية التي أقيمت في سد بني هارون.

المصدر: مديرية الوكالة الوطنية للسدود بني هارون .

الملخــص

ملخص الدراسة:

تزخر ولاية ميلة التي تصنف بحق " الولاية الخضراء" بموارد طبيعية هامة تمثل قاعدة لتنمية المحلية الحالية والمستقبلية فالمياه السطحية، الأراضي الزراعية، الغطاء النباتي، المناجم والمؤشرات الدالة على وجود موارد نافعة، الحمامات المعدنية الوفيرة وتراث مادي وغير مادي غني متنوع.

حيث لو إستغلت هذه الموارد الطبيعية لأصبحت أوراق رابحة في المجال السياحي ، لكن هذه الطاقة الغنية غير معروفة نسبيا ومن ثمة فهي غير مستغلة، بل مهددة بالتدهور والإندثار، وعليه يجب حماية هذه القدرات وترميمها وإخراجها من طي النسيان من خلال العمل على تثمينها في إطار تنمية سياحية مستدامة مندمجة: السياح الخضراء والمناخية، السياحة الثقافية والإستكشافية، الحمامات المعدنية الحارة.

ومن خلال بحثنا هذا أردنا التعرف على الدور الذي تلعبه السياحة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وهذا بتسليط الضوء على المقومات السياحية لولاية ميلة ومنطقة بني هارون بالخصوص والدور الذي سوف تلعبه منطقة التوسع السياحي بني هارون في تنمية ولاية ميلة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، التنمية المحلية المستدامة، السياحة.

Abstract:

The wilaya of Mila, which is classified as the "Green State", is rich in important natural resources that represent the basis for the current and future local development of surface water, agricultural land, vegetation, mines and indicators of useful resources, abundant mineral baths and a diverse rich material and intangible heritage .

If these natural resources are exploited, they will become profitable in the field of tourism. However, this rich energy is relatively unknown and therefore it is not exploited. It is threatened by deterioration and extinction. Therefore, these capabilities must be protected and rehabilitated and forgotten. Sustainable integrated: green and climate tourists, cultural and exploratory tourism, hot mineral baths .

In this research, we wanted to identify the role played by tourism in achieving sustainable local development by highlighting the tourist components of the wilaya of Mila and the Beni Haroun area, in particular, and the role that the expansion zone of Ben Haroun will play in the development of the wilaya of Mila.

Keywords: local development, sustainable local development, tourism.